التَّدَاْخُلُ الصَّرْفِيُّ

رضا هادي حسُّون

كلِّيَّة التربية/ الجامعة المستنصريَّة

الملخص

تكونُ نسبةُ التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ بين المعنيين الصرفيّين اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفراد، ويفترقُ كلٌّ منهما عن الآخرِ في أفرادٍ تخصُّه، كالنسبةِ بين معنى المصدريّة، ومعنى الجمعيّة.

ويتداخل الصنفانِ الصرفيّانِ اللَّذانِ تقومُ بينهما نسبةُ التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ، بحيثُ تَدخلُ بعضُ أفرادِ الصنفِ الأوّلِ في الصنفِ الثاني، وتَدخلُ بعضُ أفرادِ الصنفِ الثاني في الصنفِ الأوّلِ.

وتمتازُ نسبةُ التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ من نسبةِ التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ، ونسبةِ العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ بأنّها تكونُ بين الأصنافِ الصرفيّةِ فقط، ولا يمكنُ أن تقعَ بين الأمثلةِ الصرفيّةِ.

وترجعُ صورُ التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ إلى نسبةِ التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ، أو ترجعُ إلى نسبةِ العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ؛ لذلك لا يُعتمَدُ على نسبةِ التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ في التفريقِ بين الأمثلةِ الصرفيّةِ، وإنّما في التفريقِ بين الأصنافِ الصرفيّةِ فقط.

والتَّدَاْخُل الصَّرْفِيّ تصنيفٌ دلاليّ، قائمٌ على تصنيفِ الأصنافِ الصرفيّةِ على وفقِ الدلالاتِ الصرفيّةِ التي تدلّ عليها، بالاستنادِ إلى التَّرْكِيْبِ الصَّرْفِيِّ الدِّلَاْلِيِّ، والكشفِ عن مواضعِ الاجتماعِ، ومواضعِ الافتراقِ.

ويقوم التَّدَاْخُل الصَّرْفِيّ على حقيقة الاخْتِصَاْصِ الصَّرْفِيِّ، بحيث تختصُّ كلُّ صيغةٍ صرفيّةٍ مُستعمَلة بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، لا يُشارِكُها في الدلالةِ عليه مُشارَكةً تامّةً أيُّ صيغةٍ صرفيّةٍ أخرى.

وعلى أساسِ هذا الاختصاصِ يقعُ التصنيفُ الدلاليُّ، بحيثُ تتداخلُ الأصنافُ الصرفيّةُ في صورٍ كثيرة. ولولا الاخْتِصَاْصُ الصَّرْفِيُّ لكان التَّصْنِيْفُ الصَّرْفِيُّ التَّدَاخُلِيُّ شكليًّا لا دلاليًّا.

وقد اعتمد المصنّفونَ على التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ في إيرادِ الأمثلةِ الصرفيّةِ، فإذا أراد أحدُهم أن يُمثِّلَ لفعلٍ مزيد مثلًا، فلا يُبالي إذا كان الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا أو فعل أمرٍ، ولا يُبالي إذا كان مبنيًّا للفاعلِ أو مبنيًّا للمفعولِ.

Abstract

The ratio of overlap between morphological concerned who meet in some individuals, and get separated from each other in personnel own, people between the meaning of the source, and the meaning of the Assembly.

And interferes two types Abvian who are you two morphological overlap ratio, so the intervention of some members of the first category in the second class, and the intervention of some members of the second class in the first category.

The morphological features overlap ratio of the morphological contrast ratio, and the proportion of Commons that it is among the morphological morphological varieties only, and can not be located between the morphological examples.

The images overlap due to morphological the morphological contrast ratio, or due to the proportion of Commons morphological; so do not depend on the proportion of overlapping morphological differentiation between morphological examples, but to differentiate between morphological varieties only.

The semantic overlap morphological classification, based on the classification of morphological varieties according to morphological signs that indicate, on the basis of to

the Semantic morphological structure, and disclosure of meeting places, and places of separation.

The morphological overlap fact morphological jurisdiction, so that specializes every morphological Used formula him about the significance of the meaning of morphological, is not shared in the full significance post any other banking formula.

On the basis of this competence is semantic classification, so that overlap morphological varieties in many pictures. Without jurisdiction morphological morphological classification was nominally interventional Tagged.

The designees relied on morphological overlap in revenue morphological examples, if someone wanted to represent to do more, for example, do not care whether the past or present act or do something, do not care if it was built for an active or based effect.

التَّدَاْخُلُ الصَّرْفِيُّ

مَدْخَلٌ:

إنَّ اللَّفظَ عبارةٌ عن رمزٍ صوتيٍّ يدلُّ على معنًى (صورةٍ ذهنيَّةٍ). ويُستمَدُّ هذا المعنى من الموجوداتِ المحسوسةِ الخارجيَّةِ (الخارجةِ عن الذِّهنِ)، أو يكونُ مركَّبًا في الذِّهنِ من الموجوداتِ المعقولةِ الدّاخليَّةِ (الدَّاخلةِ في الذِّهنِ).

وقد يكونُ المعنى جزئيًّا إذا كانَ لهُ مِصداقٌ واحدٌ، وذلكَ نحوُ: (مُحَمَّد) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَاْ مُحَمَّدٌ إِلَّاْ رَسُوْلٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾(١)، أو يكونُ كليًّا لهُ أكثرُ من مِصداقٍ، وذلكَ نحوُ: (النَّاس) في قولِهِ تعالى: ﴿يَاْ أَيُّهَا النَّاْسُ كُلُوْا مِمَّاْ فِي الْأَرْضِ حَلَاْلًا طَيِّبًا﴾(٢).

والأصلُ أَن يكونَ لكلِّ معنًى لفظٌ واحدٌ يدلُّ عليهِ، لا يُشارِكُهُ في هذهِ الدِّلالةِ مُشارَكَةً تامَّةً أيُّ لفظٍ آخَرَ، لكنَّ هذا لا يَمنعُ أَن يكونَ للموجودِ الواحدِ (المحسوسِ أو المعقولِ) أكثرُ من لفظٍ يُشيرُ إليهِ.

وبيانُ ذلكَ أَنَّ (الأسماءَ الحُسنى) هيَ ألفاظٌ كثيرةٌ، والمسمَّى بها واحدٌ أَحَدٌ، قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِيْ لَاْ إِلَهَ إِلَّاْ هُوَ عَاْلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَاْدَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيْمُ. هُوَ اللَّهُ الَّذِيْ لَاْ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوْسُ السَّلَاْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيْزُ الْجَبَّاْرُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَاْنَ اللَّهِ عَمَّاْ يُشْرِكُوْنَ. هُوَ اللَّهُ الْخَاْلِقُ الْبَاْرِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاْءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَاْ فِي السَّمَاْوَاْتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ﴾(٣).

فكلُّ اسمٍ من هذهِ الأسماءِ الحُسنى: (اللَّهِ، الرَّحْمَنِ، الرَّحِيْمِ، الْمَلِكِ، الْقُدُّوْسِ، السَّلَاْمِ، الْمُؤْمِنِ، الْمُهَيْمِنِ، الْعَزِيْزِ، الْجَبَّاْرِ، الْمُتَكَبِّرِ، الْخَاْلِقِ، الْبَاْرِئِ، الْمُصَوِّرِ، الْعَزِيْزِ، الْحَكِيْمِ) يَختَصُّ بالدِّلالةِ على معنًى لفظيٍّ، لا يُشارِكُهُ أيُّ اسمٍ آخَرَ منها، أو من غيرِها، في الدِّلالةِ عليهِ مُشارَكَةً تامَّةً، ومعَ ذلكَ تدلُّ هذهِ الأسماءُ جميعُها على مُسمًّى واحدٍ، هو (اللَّهُ) تعالى.

وكذلكَ في غيرِ الأسماءِ الحُسنى نَجِدُ الرَّجلَ الواحدَ يُسمَّى باسمٍ، وقد يُلقَّبُ باسمٍ آخَرَ، فيجتمعُ لهُ اسمانِ، ويختلفُ الاسمانِ في الدِّلالةِ على المعنى، لكنَّهما يتَّفقانِ في الدِّلالةِ على مُسمًّى واحدٍ.

ومن أمثلةِ ذلكَ: (سِيْبَوَيْهِ = عَمْرو)، و(الكِسَائِيّ = عَلِيّ)، و(الفَرَّاء = يَحْيَى)، و(قُطْرُب = مُحَمَّد). فالمعنى اللَّفظيُّ لـ(قُطْرُبٍ) مثلًا يُخالِفُ المعنى اللَّفظيَّ لـ(مُحَمَّدٍ)، ولكنَّهما استُعمِلا اسمينِ لمُسمًّى واحدٍ، فالمِصداقُ واحدٌ، والمعنيانِ اثنانِ.

ومن هنا نُدرِكُ أنَّ إطلاقَ الاسمِ الواحدِ يُؤدِّي معنيينِ: معنى الاسمِ، ومعنى المُسمَّى، فالاختلافُ يكونُ في الدِّلالةِ على معنى الاسمِ، والاتِّفاقُ يكونُ في الدِّلالةِ على معنى المُسمَّى. وهذا كلُّهُ حينَ يكونُ المِصداقُ (المُسمَّى) واحدًا، وذلكَ حينَ يكونُ المعنى جزئيًّا.

أمّا حينَ يكونُ المعنى كلّيًّا، فثمّة أربعُ نِسَبٍ بينَ المعاني الاسميَّةِ المختلفةِ. قال ابنُ كَمُّونةَ: ((وَكُلُّ شَيْئَيْنِ إِنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَاْ عَلَى كُلِّ مَاْ صَدَقَ عَلَيْهِ الآخَرُ، فَإِمَّاْ مَعَ الْعَكْسِ، وَهُوَ الْمُسَاْوِيْ،

كَالْإِنْسَاْنِ وَالضَّاْحِكِ، أَوْ لَاْ مَعَ الْعَكْسِ، فَالْأَوَّلُ أَعَمُّ مُطْلَقًا، وَالْآخَرُ أَخَصُّ مُطْلَقًا، كَالْحَيَوَاْنِ الأَعَمِّ، وَالْإِنْسَاْنِ الأَخَصِّ. وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ أَحَدُهُمَاْ عَلَى مَاْ صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَإِنْ صَدَقَ عَلَى بَعْضِهِ، فَبَيْنَهُمَاْ عُمُوْمٌ وَخُصُوْصٌ مِنْ وَجْهٍ، كَالْإِنْسَاْنِ وَالْأَبْيَضِ، وَإِلَّاْ فَهُمَاْ مُتَبَاْيِنَاْنِ، كَالْإِنْسَاْنِ وَالْفَرَسِ، وَالْمَوْجُوْدِ وَالْمَعْدُوْمِ))(٤).

فالنِّسبُ بينَ المعاني الكلِّيَّة (وهيَ المعاني التي لها أكثرُ من مِصداقٍ)، هيَ:

١- نسبةُ (التَّسَاوِي): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يُشارِكُ كلٌّ واحدٍ منهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، كالنِّسبةِ بينَ معنى (المَخْلُوْقِ) ومعنى (الحَاْدِثِ)، فكلُّ مخلوقٍ حادثٌ، وكلُّ حادثٍ مخلوقٌ.

٢- نسبةُ (التَّبَايُنِ): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أبدًا، كالنِّسبةِ بينَ معنى (الإِنْسَاْنِ) ومعنى (الفَرَسِ)، فلا شيءَ من (الإِنْسَاْنِ) فَرَسٌ، ولا شيءَ من (الفَرَسِ) إنسانٌ.

٣- نسبةُ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مُطْلَقًا): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يُشارِكُ أحدُهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، دونَ العكسِ، كالنِّسبةِ بينَ معنى (المَخْلُوْقِ) ومعنى (الإِنْسَاْنِ)، فـ(المَخْلُوْقُ) أعمُّ من (الإِنْسَاْنِ)، و(الإِنْسَاْنُ) أخصُّ من (المَخْلُوْقِ)، فكلُّ إنسانٍ مخلوقٌ، لكنْ ليسَ كلُّ مخلوقٍ إنسانًا.

٤- نسبةُ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مِنْ وَجْهٍ): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، ويفترقُ كلٌّ منهما عن الآخَرَ في أفرادٍ تَخصُّهُ، كالنِّسبةِ بينَ معنى (الإِنْسَاْنِ)، ومعنى (الأَبْيَضِ). فهذانِ المعنيانِ يجتمعانِ في (الإِنْسَاْنِ الأَبْيَضِ) فقط، ويفترقُ (الإِنْسَاْنُ) عن (الأَبْيَضِ) في (الإِنْسَاْنِ غيرِ الأَبْيَضِ)، كالإنسانِ الأسمرِ مثلًا، ويفترقُ (الأَبْيَضُ) عن (الإِنْسَاْنِ) في: (الأَبْيَضِ مِنْ غَيْرِ الإِنْسِ)، كالحَمَامِ الأَبْيَضِ، مثلًا. فبعضُ النَّاسِ من البِيْضِ، وبعضُ البِيْضِ من النَّاسِ، وليسَ كلُّ إنسانٍ أبيضَ، ولا كلُّ أبيضَ إنسانًا.

وفي رأيي أنَّ مصطلحَ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مِنْ وَجْهٍ) غيرُ مناسبٍ؛ فليسَ (الإِنْسَاْنُ) أعمَّ من (الأَبْيَضِ)، ولا أخصَّ منه، وليس (الأَبْيَضُ) أخصَّ من (الإِنْسَاْنِ)، ولا أعمَّ منهُ؛ لأنَّ (الأَعَمَّ) لا بدَّ أن يَشمَلَ أفرادَ (الأَخَصِّ) كلَّها، وغيرَها، لا أن يَشمَلَ بعضَ أفرادِ (الأَخَصِّ).

وقد كانَ ينبغي للمَناطِقةِ أن يَصطلِحوا على تسميةٍ أخرى مناسبةٍ؛ بدلًا من زيادةِ كلمةِ (مُطْلَقًا) على نسبةِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مُطْلَقًا)، وزيادةِ عبارةِ (مِنْ وَجْهٍ) على نسبةِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مِنْ وَجْهٍ).

ومن هنا استَعمَلتُ مصطلحَ (العُمُوْمِ) اختصارًا؛ للدِّلالةِ على ما يُسمَّى بنسبةِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مُطْلَقًا)، وأَطلقتُ مصطلحَ (التَّدَاخُلِ) على ما يُسمَّى بنسبةِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مِنْ وَجْهٍ)؛ لأنَّهُ المصطلحُ المناسبُ في هذا المقامِ(٥).

والتَّداخلُ – هنا – قريبٌ من التَّداخلِ الذي يكونُ بينَ اللُّغاتِ، كما في قولِ ابنِ جنّي: ((وَهُوَ قَوْلُهُمْ: نَعِمَ يَنْعُمُ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ، وَقَاْلُوْا فِي الْمُعْتَلِّ: مِتَّ تَمُوْتُ، وَدِمْتَ تَدُوْمُ. وَحُكِيَ فِي الصَّحِيْحِ أَيْضًا:

حَضِرَ الْقَاْضِيَ يَحْضُرُهُ. فَ(نَعِمَ) فِي الْأَصْلِ مَاْضِيْ (يَنْعَمُ)، وَ(يَنْعُمُ) فِي الْأَصْلِ مُضَاْرِعُ (نَعُمَ)، ثُمَّ تَدَاْخَلَتِ اللُّغَتَاْنِ، فَاسْتَضَاْفَ مَنْ يَقُوْلُ: (نَعِمَ) لُغَةَ مَنْ يَقُوْلُ: (يَنْعُمُ)، فَحَدَثَتْ هُنَاْكَ لُغَةٌ ثَاْلِثَةٌ))(٦).

فثمَّةَ ثلاثةُ تصريفاتٍ: (نَعِمَ يَنْعَمُ)، و(نَعُمَ يَنْعُمُ)، و(نَعِمَ يَنْعُمُ). والتَّصريفُ الأوَّلُ من البابِ الرَّابعِ، وهو نحوُ: (فَرِحَ يَفْرَحُ)، والتَّصريفُ الثَّاني من البابِ الخامسِ، وهو نحوُ: (شَرُفَ يَشْرُفُ)، والتَّصريفُ الثَّالثُ لا ينتمي إلى أيِّ بابٍ من الأبوابِ السِّتَّةِ؛ لأنَّ الماضيَ فيهِ من البابِ الرَّابعِ، والمضارعَ فيهِ من البابِ الخامسِ.

ومن هنا يجتمعُ البابانِ الرَّابعُ والخامسُ في (نَعِمَ يَنْعُمُ)، وينفردُ البابُ الرَّابعُ عن البابِ الخامسِ في (نَعِمَ يَنْعَمُ)، وينفردُ البابُ الخامسُ عن البابِ الرَّابعِ في (نَعُمَ يَنْعُمُ). فأجادَ كلَّ الإجادةِ من أطلقَ مصطلحَ (تَدَاخُلِ اللُّغَاْتِ) على هذهِ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ؛ لأنَّ البابينِ يتداخلانِ، بحيثُ يَدخُلُ بعضُ أفرادِ البابِ الرَّابعِ في البابِ الخامسِ، ويَدخُلُ بعضُ أفرادِ البابِ الخامسِ في البابِ الرَّابعِ، فيحصلُ التَّداخلُ.

واستَعمَلَ الشِّنقيطيُّ الفعلَ (تَتَدَاخَلُ) في كلامهِ على نسبةِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مِنْ وَجْهٍ)، فقالَ: ((وَالصِّفَةُ الْإِضَاْفِيَّةُ تَتَدَاْخَلُ مَعَ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ فِعْلِيَّةٍ مِنْ مَاْدَّةٍ مُتَعَدِّيَةٍ إِلَى الْمَفْعُوْلِ، كَالْخَلْقِ وَالْإِحْيَاْءِ وَالْإِمَاْتَةِ، فَهِيَ صِفَةٌ إِضَاْفِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ كُلُّ صِفَةٍ إِضَاْفِيَّةٍ فِعْلِيَّةً؛ فَبَيْنَهُمَاْ عُمُوْمٌ وَخُصُوْصٌ مِنْ وَجْهٍ: يَجْتَمِعَاْنِ فِيْ نَحْوِ (الْخَلْقِ، وَالْإِحْيَاْءِ، وَالْإِمَاْتَةِ)، وَتَنْفَرِدُ الْفِعْلِيَّةُ فِيْ نَحْوِ (الاسْتِوَاْءِ)، وَتَنْفَرِدُ (الْإِضَاْفِيَّةُ) فِيْ نَحْوِ كَوْنِهِ تَعَاْلَى كَاْنَ مَوْجُوْدًا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقَبْلِيَّةَ وَالْفَوْقِيَّةَ مِنَ الصِّفَاْتِ الإِضَاْفِيَّةِ، وَلَيْسَتَاْ مِنْ صِفَاْتِ الْأَفْعَاْلِ))(٧).

ومِن المناطقةِ مَن يَذكُرُ مصطلحَ (التَّبَايُنِ الجُزْئِيِّ)، ويعني به: عدمَ الاجتماعِ في بعضِ الأفرادِ، سواءٌ أكانَ المعنيانِ يجتمعانِ في الأفرادِ الأخرى، أم لا يجتمعانِ، فيعمُّ التَّباينَ والتَّداخلَ؛ لأنَّ المتداخلينِ لا يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ قطعًا، فإذا اجتمعَ (الإِنْسَاْنُ والأَبْيَضُ) في (الإِنْسَاْنِ الأَبْيَضِ)، فهما لا يجتمعانِ في (الإِنْسَاْنِ الأَسْمَرِ) مثلًا، فهو إنسانٌ، لكنَّهُ ليسَ أبيضَ.

وكذا يصحُّ في المتباينينِ أن يُقالَ: إنَّهما لا يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، كَأَنْ يُقالَ: إنَّ بعضَ (السُّيُوْفِ) ليستْ من (الأَقْلامِ)، وبعض (الأَقْلامِ) ليستْ من (السُّيُوْفِ)، بصرفِ النَّظرِ عن عدمِ اجتماعهما في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أصلًا(٨).

وكذلكَ – في رأيي – يصحُّ أن يُقالَ: إنَّ الأعمَّ والأخصَّ لا يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، فإذا اجتمعَ (المَخْلُوْقُ) و(الإِنْسَاْنُ) في (بَنِي آدَمَ)، فهما لا يجتمعانِ في (الأَسَدِ) مثلًا، فهو مخلوقٌ، لكنَّهُ ليس إنسانًا.

ومن هنا لا أرى أيَّ داعٍ يدعو إلى استعمالِ مصطلحِ (التَّبَاْيُنِ الجُزْئِيِّ)؛ ففيهِ من الإلباسِ والإيهامِ ما فيهِ، مع التَّجوُّزِ غيرِ المناسبِ في جعلِهِ يَشمَلُ نسبةَ (التَّبَاْيُنِ) أيضًا، وصرفِ النَّظرِ عن عدمِ اجتماعِ المُتباينَينِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أصلًا.

مَفْهُوْمُ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ):

المعاني الصَّرفيَّةُ معانٍ جزئيَّةٌ من حيثُ إنَّ المعنى الصَّرفيَّ جزءٌ من المعنى الكلِّيِّ للنَّصِّ، فمعنى النَّصِّ مركَّبٌ من عدَّة معانٍ جزئيَّةٍ، أظهرُها: المعنى الحرفيّ، والمعنى الاشتقاقيّ، والمعنى الصَّرفيّ، والمعنى الإعرابيّ، والمعنى الأسلوبيّ.

والمعاني الصَّرفيَّة معانٍ كلِّيَّةٌ من حيثُ إنَّ للمعنى الصَّرفيِّ الواحدِ أكثرَ من مِصداقٍ، وذلكَ نحوُ معنى (الفاعليَّة)، فهو معنًى كلِّيٌّ، نجدُهُ في ألفاظٍ كثيرةٍ جدًّا، منها: (قَاطِع، ومُقْطِع، ومُقَطِّع، ومُنْقَطِع).

والنِّسب بينَ المعاني الصَّرفيَّة ثلاثُ نسبٍ، لا أربعٌ، هيَ:

١- نسبةُ (التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ): وتكونُ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أبدًا، كالنِّسبةِ بينَ معنى (الفاعليَّة) في صيغةِ اسمِ الفاعلِ (الضَّارِبِ)، ومعنى (المفعوليَّةِ) في صيغةِ اسمِ المفعولِ (المَضْرُوْبِ).

٢- نسبةُ (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ): وتكونُ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ يُشارِكُ أحدُهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، دونَ العكسِ، كالنِّسبةِ بينَ معنى (الفاعليَّةِ المُطلَقةِ) في صيغةِ اسمِ الفاعلِ (الضَّارِبِ)، ومعنى (الفاعليَّة المقيَّدة بالمبالغةِ) في صيغةِ المبالغةِ (الضَّرَّابِ)، فـ(الضَّارِبُ) أعمُّ من (الضَّرَّابِ)، و(الضَّرَّابُ) أخصُّ من (الضَّارِبِ)، فكلُّ ضَرَّابٍ ضاربٌ، لكنْ ليسَ كلُّ ضاربٍ ضرَّابًا.

قال المبرِّد: ((اعْلَمْ أَنَّ الِاسْمَ مِنْ (فَعَلَ) عَلَى (فَاْعِلٍ)؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ، فَهُوَ ضَاْرِبٌ، وَشَتَمَ، فَهُوَ شَاْتِمٌ، وَكَذَلِكَ (فَعِلَ) نَحْوُ: عَلِمَ، فَهُوَ عَاْلِمٌ، وَشَرِبَ، فَهُوَ شَاْرِبٌ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُكَثِّرَ الْفِعْلَ كَانَ لِلتَّكْثِيْرِ أَبْنِيَةٌ: فَمِنْ ذَلِكَ (فَعَّاْلٌ)، تَقُوْلُ: رَجُلٌ قَتَّاْلٌ، إِذَاْ كَاْنَ يُكْثِرُ الْقَتْلَ. فَأَمَّا (قَاْتِلٌ)، فَيَكُوْنُ لِلْقَلِيْلِ وَالْكَثِيْرِ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ. وَعَلَى هَذَا تَقُوْلُ: رَجُلٌ ضَرَّاْبٌ وَشَتَّاْمٌ))(٩).

٣- نسبةُ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ): وتكونُ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، ويفترقُ كلٌّ منهما عن الآخَرِ في أفرادٍ تخصُّهُ، كالنِّسبةِ بينَ معنى (المصدريَّة)، ومعنى (الجمعيَّة). فهذانِ المعنيانِ الصرفيَّان يجتمعانِ في (المصدرِ المجموعِ) فقط، نحو: (الضَّرَبَات)، ويفترقُ (المصدرُ) عن (الجمعِ) في (المصدرِ غيرِ المجموعِ)، نحو: (الضَّرْبَة) مثلًا، ويفترقُ (الجمعُ) عن (المصدرِ) في: (الجمعِ غيرِ المصدريِّ)، نحو: (الضَّارِبَات) مثلًا.

أمّا نسبةُ التَّساوي الصَّرفيِّ، فلا وجودَ لها؛ لأنَّها ينبغي أن تكونَ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ يُشارِكُ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، وهو ما لا وجودَ لهُ في العربيّة مُطلقًا.

فحتَّى لو سلَّمنا جدلًا برأيِ مَن يذهبُ إلى جوازِ وقوعِ التَّرادُفِ الصَّرفيِّ التامِّ بينَ بعضِ الصيغِ الصَّرفيَّةِ في الدِّلالةِ على المعنى الواحدِ، بلا أدنى فرقٍ، فإنَّ التَّساويَ الصَّرفيَّ لا يُمكِنُ وقوعُهُ؛ لأنَّ التَّرادُفَ الصَّرفيَّ التَّامَّ يَستلزِمُ أن يكونَ المعنى الصَّرفيُّ واحدًا، والتَّساوِي الصَّرفيُّ يَستلزِمُ أن يكونَ ثمَّة معنيانِ صرفيَّانِ، فأكثرُ.

فحينَ يقولُ بعضُ الصَّرفيِّينَ بالتَّرادفِ الصَّرفيِّ التَّامِّ بينَ صيغةِ المجرَّدِ (قَرَّ)، وصيغةِ المزيدِ (اسْتَقَرَّ)(١٠)، فمرادُهُم أنَّ صيغةَ المجرَّدِ تدلُّ على معنًى صرفيٍّ واحدٍ، هو حدوثُ أصلِ الفعلِ، وأنَّ صيغةَ المزيدِ (اسْتَقَرَّ) تدلُّ على المعنى الصَّرفيِّ نفسِهِ، بلا أدنى زيادةٍ، فيكونُ المعنى الصَّرفيُّ هنا واحدًا، فيمتنعُ التَّساوي؛ لأنَّه يَستلزِمُ – كما ذكرت آنفًا – أن يكونَ ثمَّةَ معنيانِ صرفيَّانِ، فأكثرُ.

وحينَ يقولُ بعضُ الصرفيِّينَ بالتَّرادفِ الصَّرفيِّ التَّامِّ بينَ صيغةِ المزيدِ (أَنْزَلَ)، وصيغةِ المزيدِ (نَزَّلَ)(١١)، فمرادُهُم أنَّ صيغةَ المزيدِ (أَنْزَلَ) تدلُّ على معنًى صرفيٍّ واحدٍ، هو (الجَعْل)، وأنَّ صيغةَ المزيدِ (نَزَّلَ) تدلُّ على المعنى الصَّرفيِّ نفسِهِ، بلا أدنى زيادةٍ، فيكون المعنى الصرفيُّ هنا واحدًا، فيمتنعُ التَّساوي أيضًا.

وتمتازُ نسبةُ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ) من نسبةِ (التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ)، ونسبةِ (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ) بأنَّها تكونُ بينَ الأصنافِ الصَّرفيَّةِ فقط، ولا يمكنُ أن تقعَ بينَ الأمثلةِ الصَّرفيَّةِ.

ففي (التَّبَايُنِ الصَّرْفيِّ) نُوازنُ بينَ صيغتي (الضَّارِبِ والمَضْرُوْبِ) مثلًا، وهما مثالانِ صرفيَّانِ، ونُوازنُ بينَ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وهما صنفانِ صرفيَّانِ. وفي (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ) نُوازِنُ بينَ صيغتي (الضَّارِبِ والضَّرَّابِ) مثلًا، وهما مثالانِ صرفيَّانِ، ونُوازِنُ بينَ اسمِ الفاعلِ وصيغةِ المبالغةِ، وهما صنفانِ صرفيَّانِ.

أمّا في نسبةِ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ)، فلا نُوازنُ إلَّا بينَ الأصنافِ الصَّرفيَّة فقط، كالصِّيغةِ الجمعيَّة والصِّيغةِ الوصفيَّةِ مثلًا، ولا نستطيعُ الموازنةَ بينَ الأمثلةِ الصَّرفيَّةِ أبدًا. وبيانُ ذلكَ تفصيلًا في صورِ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفيِّ).

صُوَرُ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ):

للتداخلِ الصرفيِّ صورٌ كثيرةٌ، سأكتفي ببيانِ أظهرِها، والقياسُ على النظائرِ كفيلٌ ببيانِ ما سواها. فمثلًا سأكتفي ببيانِ علاقةِ صيغةِ الفعلِ الماضي بصيغةِ الفعلِ المجرّدِ، وبصيغةِ الفعلِ المزيدِ، وبصيغةِ الفعلِ المبنيِّ للفاعلِ، وبصيغةِ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ. أمَّا صيغتا الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ، فتُقاسانِ عليها.

أوَّلًا- بينَ صيغتي الفعلِ الماضي والفعلِ المجرَّدِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مجرَّدًا، أو مزيدًا، وقد يكونُ الفعلُ المجرَّدُ ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ الماضي والمجرَّدِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ الماضيةُ المجرَّدةُ، نحو: (جَلَسَ)، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المزيدةُ، نحو: (جَالَسَ)، والأفعالُ المضارعةُ المجرَّدةُ، نحو: (يَجْلِسُ)، وأفعالُ الأمرِ المجرَّدةُ، نحو: (اجْلِسْ).

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ الماضي بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ رئيسٍ، تمتازُ بهِ من صيغتي الفعلِ المضارعِ، وفعلِ الأمرِ، هو معنى (التَّحَقُّقِ)، أي: حدوثِ الفعلِ أكيدًا، سواءٌ أكان وقوعُ الفعلِ قبلَ زمانِ التكلُّمِ، أم أثناءَهُ، أم بعدَهُ.

أمّا المعاني الأخرى التي تُذكَرُ لصيغة الفعل الماضي، كالماضي المطلقِ، والماضي المنقطعِ، والماضي القريبِ، والاستقبالِ في الدعاءِ، والوعدِ والوعيدِ(١٢)، فهي معانٍ سياقيَّةٌ، تشتركُ في تضمُّنِ المعنى الرئيسِ الذي ذكرناه.

ولا أَدَلَّ على ذلكَ من كونِ السياقِ دالًّا على الاستقبالِ في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾(١٣)، لكنَّ صيغةَ الفعلِ الماضي هنا تختصُّ بالدلالةِ على معنى التحقُّقِ.

قال د.فاضل السامرّائيّ: ((وَالْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الأَحْدَاْثَ مُتَحَقِّقَةُ الْوُقُوْعِ، مَقْطُوْعٌ بِحُصُوْلِهَاْ، بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمَاْضِي. فَكَمَا أَنَّهُ لَاْ شَكَّ فِيْ حُدُوْثِ الْفِعْلِ الْمَاْضِي الَّذِيْ تَمَّ وَحَصَلَ، كَذَلِكَ لَاْ شَكَّ فِيْ حُدُوْثِ هَذِهِ الأَفْعَاْلِ، إِذْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاْضِيْ فِيْ تَحَقُّقِ الْوُقُوْعِ))(١٤).

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المضارعِ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ رئيسٍ، هو معنى (الحُضُوْرِ)، أي: أنَّ حدوثَ أصلِ الفعلِ حاضِرٌ في الذهنِ، سواء أكانَ وقوعُ الفعلِ قبلَ زمانِ التكلُّمِ، أم أثناءَهُ، أم بعدَهُ.

أمّا المعاني الأخرى التي تُذكَرُ لصيغةِ الفعلِ المضارعِ، كالحالِ تنصيصًا، والاستقبالِ تنصيصًا، والمضيِّ، والاستمرارِ التجدُّديِّ، والمقاربةِ، والتقليلِ(١٥)، فهي معانٍ سياقيَّةٌ، تشتركُ في تضمُّنِ المعنى الرئيسِ الذي ذكرناه.

ولا أَدَلَّ على ذلكَ من استعمالِ صيغةِ الفعلِ المضارعِ؛ لاستحضارِ صورةِ الحدثِ الماضي في الذهنِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾(١٦).

فقد عُبِّرَ عن السَّوْمِ والتذبيحِ الواقعينِ في الزمنِ الماضي (قبلَ قُرُونٍ) بصيغةِ الفعلِ المضارعِ؛ لاستحضارِ مشهدِ التعذيبِ والتذبيحِ، وهو مشهدٌ شنيعٌ كلَّ الشَّناعةِ، فظيعٌ كلَّ الفظاعةِ، قبيحٌ كلَّ القَباحةِ. وفي استحضارِهِ تذكيرٌ لبني إسرائيلَ بنعمةٍ عظيمةٍ من نِعَمِ اللهِ تعالى عليهم.

وقد وَهِمَ د.فاضل السامرائيّ، فخَلَطَ بينَ دلالةِ صيغةِ الفعلِ المضارعِ، ودلالةِ صيغةِ الفعلِ المزيدِ، فذَكَرَ أنَّ من معاني صيغةِ الفعلِ المضارعِ ((الدِّلاْلَةَ عَلَى الدُّخُوْلِ فِيْ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ. وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾(١٧)، فَمَعْنَى (تُصْبِحُوْنَ): تَدْخُلُوْنَ فِيْ وَقْتِ الصُّبْحِ، وَمَعْنَى (تُظْهِرُوْنَ): تَدْخُلُوْنَ فِيْ وَقْتِ الظُّهْرِ))(١٨).

والصوابُ أنَّ معنى (الدُّخُوْلِ) هُنَا معنًى صرفيٌّ، تختصُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) المزيدةُ، دونَ سائرِ الصيغِ المزيدةِ الأخرى بالدلالةِ عليهِ، سواءٌ أكانَ الفعلُ ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا. وقد ذَكَرَ هذه الحقيقةَ صراحةً كثيرٌ من العلماء، منهم الرضيُّ الأستراباذيُّ بقوله: ((وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ – أَيْ: صَيْرُوْرَتِهِ ذَاْ كَذَاْ – دُخُوْلُ الْفَاْعِلِ فِيْ الْوَقْتِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ (أَفْعَلَ)، نَحْو: أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَفْجَرَ، وَأَشْهَرَ، أَيْ: دَخَلَ فِي الصَّبَاْحِ، وَالْمَسَاْءِ، وَالْفَجْرِ، وَالشَّهْرِ))(١٩).

وقد سبقهُ سيبويهِ إلى ذكرِ هذا المعنى، لكنَّهُ لم يُطلِقْ مصطلحَ (الدُّخُولِ) عليهِ، فقالَ: ((وَتَقُوْلُ: أَصْبَحْنَاْ، وَأَمْسَيْنَاْ، وَأَسْحَرْنَاْ، وَأَفْجَرْنَاْ، وَذَلِكَ إِذَاْ صِرْتَ فِيْ حِيْنِ صُبْحٍ، وَمَسَاْءٍ، وَسَحَرٍ. وَأَمَّاْ صَبَّحْنَاْ، وَمَسَّيْنَاْ، وَسَحَّرْنَاْ، فَتَقُوْلُ: أَتَيْنَاْهُ صَبَاْحًا، وَمَسَاْءً، وَسَحَرًا، وَمِثْلُهُ (بَيَّتْنَاْهُ): أَتَيْنَاْهُ بَيَاْتًا))(٢٠).

أمّا صيغةُ فعلِ الأمرِ، فإنَّها تختصُّ بمعنًى رئيسٍ، هو (طَلَبُ المتكلِّمِ من المخاطَبِ إحداثَ أصلِ الفعلِ، أو الاتِّصافَ به)، سواءٌ أكان هذا الطلبُ مُلزِمًا، أم غيرَ مُلزِمٍ، وسواءٌ أكانَ تشريعيًّا، أم تكوينيًّا، وسواءٌ أكان من الأعلى إلى الأدنى، أم من الأدنى إلى الأعلى، أم من النظير إلى نظيرِهِ، وسواءٌ أكان الطلبُ واقعيًّا، أم افتراضيًّا، وسواءٌ أكان المتكلِّم راضيًا بحدوثِ أصلِ الفعلِ، أم غيرَ راضٍ.

أمّا المعاني الأخرى التي تُذكَرُ لصيغةِ فعلِ الأمرِ، كالإباحةِ، والدعاءِ، والتهديدِ، والتوجيهِ والإرشادِ، والإكرامِ، والإهانةِ، والاحتقارِ، والتسويةِ، والامتنانِ، والتعجيزِ، والإذلالِ(٢١)، فهي معانٍ سياقيَّة، تشتركُ في تضمُّنِ المعنى الرئيسِ الذي ذكرناه.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾(٢٢). وقد ردتْ صيغةُ الأمرِ في قوله (كونوا)، والطلبُ هنا تكوينيٌّ؛ فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ للشيءِ: كُنْ، فيكونُ.

وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾(٢٣). وقد ردتْ صيغةُ الأمرِ في قوله: (فاقضِ)، والمتكلِّمُ هنا هم السحرةُ بعد أن آمنوا، وهم لا يرغبون في وقوعِ العذابِ عليهم أصلًا، وإن كانوا قد اختاروه؛ لأنّهم اختاروا الإيمانَ على الكفرِ. وما كلُّ ما يختاره الإنسانُ يرغبُ فيهِ، فقد اختار يوسفُ (عليه السلام) السجنَ؛ فرارًا من كيدِ النسوةِ، ولكنّه قطعًا لم يكن راغبًا في دخول السجنِ ابتداءً.

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المجرّدِ بالدلالة على معنًى صرفيٍّ رئيسٍ، هو (نسبةُ الحدَثِ إلى المسندِ إليهِ) نسبةً مطلقةً غيرَ مقيَّدةٍ بأيِّ معنًى آخَرَ، فيَشمَلُ كلَّ المعاني الصرفيَّةِ التي ذُكِرَتْ لهذهِ الصيغةِ، كمعنى الإصابةِ الحسِّيَّةِ في قولنا: (جَلَدَه)، بمعنى (أَصَابَ جِلْدَهُ)، ومعنى (الإِنَالَةِ) في قولنا (لَحَمَهُ)، بمعنى (أَنَالَهُ لَحْمًا)، ومعنى استعمالِ الآلةِ في قولنا: (سَاطَهُ)، بمعنى: استعملَ السَّوْطَ في ضربِهِ(٢٤).

أمّا المعاني الاشتقاقيَّة التي ذَكَرها بعضُ الصرفيّين، فلا علاقةَ لصيغةِ الفعلِ المجرَّد بالدلالةِ عليها؛ لأنَّ الصيغةَ الصرفيَّةَ تدلُّ بمعونةِ العناصرِ اللغويَّةِ الأخرى على نوعٍ من أنواعِ المعنى الجزئيِّ، هو المعنى الصرفيُّ.

وينبغي للصرفيِّ أن يتنبَّهَ على هذهِ الحقيقةِ، فلا يَنْسِبَ إلى الصيغةِ الصرفيَّةِ ما لا تدلُّ عليهِ من أنواع المعاني الأخرى، ولا سيَّما المعنى الاشتقاقيِّ المستمدِّ من المادَّةِ الاشتقاقيَّة بمعونةِ العناصرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ.

وها هو ابنُ مالكٍ يأتي بعجيبةٍ من العجائبِ، وغريبةٍ من الغرائبِ، فينسبُ إلى صيغةِ (فَعَلَ) المجرَّدةِ معانيَ اشتقاقيَّةً مستمدَّة من مادَّةِ الفعلِ، لا من الصيغةِ نفسِها، يقولُ: ((وَمِنْ مَعَاْنِي (فَعَلَ): الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيْقُ وَالْإِعْطَاْءُ وَالْمَنْعُ وَالِامْتِنَاْعُ وَالْإِيْذَاْءُ وَالْغَلَبَةُ وَالدَّفْعُ وَالتَّحْوِيْلُ وَالتَّحَوُّلُ وَالِاسْتِقْرَاْرُ وَالسَّيْرُ وَالسَّتْرُ وَالتَّجْرِيْدُ وَالرَّمْيُ وَالْإِصْلَاْحُ وَالتَّصْوِيْتُ))⁽٢٥⁾.

ثمَّ شَرَعَ في ذكرِ الأمثلةِ لكلِّ معنًى من هذهِ المعاني، وسأكتفي بذكرِ أمثلةِ معنى (الجَمْعِ)، قالَ: ((الَّذِيْ لِلْجَمْعِ كـ: حَشَرَ، وَحَشَدَ، وَحَاْشَ، وَنَظَمَ، وَلَمَّ، وَلَأَمَ، وَشَعَبَ فِيْ أَحَدِ مَعْنَيَيْهِ، وَكَتَبَ، وَحَزَبَ، وَكَفَتَ، وَضَمَّ، وَحَصَرَ، وَوَعَى الْعِلْمَ، وَقَرَى الْمَاْءَ، وَعَكَمَ، وَحَزَمَ، وَحَوَى، وَحَاْزَ، وَجَفَظَ))⁽٢٦⁾.

وواضحٌ كلَّ الوضوحِ أنَّ هذهِ المعانيَ اشتقاقيَّةٌ لا صرفيَّةٌ، تُفْهَمُ من الموادِّ الاشتقاقيَّةِ التي تتألَّفُ منها الأفعالُ، لا من الصيغِ الصرفيَّةِ.

وقد ذَكَرَ هذهِ الحقيقةَ صراحةً ابنُ الحاجبِ، فقال: ((قَوْلُهُ: فَمَاْ كَاْنَ عَلَى (فَعَلَ)، فَهُوَ عَلَى مَعَاْنٍ لَاْ تُضْبَطُ كَثْرَةً وَسَعَةً. قَاْلَ الشَّيْخُ: لِأَنَّهُ أَخَفُّ أَبْنِيَتِهِمْ فِي الأَفْعَاْلِ، فَتَصَرَّفُوا فِيْهِ فِي مَعَاْنٍ كَثِيْرَةٍ؛ لِخِفَّتِهِ، فَقَلَّ أَنْ تَجِدَ فِعْلًا مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ غَيْرَهُ لَهُ مَعْنًى، إِلَّاْ وَقَدِ اسْتُعْمِلَ (فَعَلَ) فِيْهِ. فَهَذَاْ وَجْهُ كَثْرَةِ مَعَاْنِيْهِ، وَغَيْرُهُ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْخِفَّةِ، فَلَمْ تَكْثُرْ مَعَاْنِيْهِ. فَتَعَرَّضَ النَّحْوِيُّوْنَ لِذِكْرِهَاْ؛ لِحَصْرِهَاْ، وَقِلَّتِهَاْ، وَإِنْ كَاْنَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَمْرًا لُغَوِيًّا فِي التَّحْقِيْقِ))⁽٢٧⁾.

وكذلكَ ذكر د.هاشم طه شلاش هذهِ الحقيقةَ، فقالَ في ردِّه على (محمَّد محيي الدين عبد الحميد)، الذي أوردَ المعانيَ نفسَها: ((وَالْحَقِيْقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَاْنِي تُمَثِّلُ مَعَاْنِيَ الأَلْفَاْظِ أَنْفُسِهَاْ، وَلَاْ تُمَثِّلُ مَعَاْنِيَ الْوَزْنِ؛ لِأَنَّ فِيْ مَعْنَى الْوَزْنِ زِيَاْدَةً لَمْ تَكُنْ مَوْجُوْدَةً فِي اللَّفْظَةِ نَفْسِهَاْ، فَحِيْنَ نَقُوْلُ: ضَنَأَتِ الْمَاْشِيَةُ، أَيْ: كَثُرَ ضَنْؤُهَاْ، فَإِنَّ وَزْنَ (فَعَلَ) قَدَّمَ لَنَاْ مَعْنَى (الْكَثْرَةِ)، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَوْجُوْدًا فِي اللَّفْظَةِ نَفْسِهَا. وَإِذَاْ قُلْنَا: جَزَّ النَّخْلُ، أَيْ: حَاْنَ أَنْ يُجَزَّ، فَإِنَّ وَزْنَ (فَعَلَ) قَدَّمَ لَنَاْ مَعْنَى (الْحَيْنُوْنَةِ وَالتَّوْقِيْتِ)، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَوْجُوْدًا فِي اللَّفْظَةِ نَفْسِهَاْ، وَإِنَّمَاْ جَاْءَ مِنْ وَزْنِ: فَعَلَ))⁽٢٨⁾.

ويُؤخَذُ على عبارةِ د.هاشم أنَّه استعمَلَ مصطلحَ (الألفاظِ)، ومصطلحَ (اللفظةِ)، وكانَ الأنسبُ أن يَستعمِلَ مصطلحَ (المادَّةِ)؛ لأنَّ اللفظةَ تتألَّفُ من المادَّةِ والصيغةِ، وفي قولِنا: (ضَنَأَتِ الْمَاْشِيَةُ) بمعنى (كَثُرَ ضَنْؤُهَا) نَجِدُ معنى (الكَثْرَةِ) في هذهِ اللفظةِ (ضَنَأَ)، ولكنَّ هذا المعنى مستمدٌّ من صيغةِ (فَعَلَ)، لا من مادَّةِ (ض ن أ).

ثانيًا- بينَ صيغتي الفعلِ الماضي والفعلِ المزيدِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مجرَّدًا، أو مزيدًا، وقد يكونُ الفعلُ المزيدُ ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ الماضي والمزيدِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ الماضيةُ المزيدةُ، نحو: (اسْتَخْرَجَ)، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المجرَّدةُ، نحو: (خَرَجَ)، والأفعالُ المضارعةُ المزيدةُ، نحو: (يَسْتَخْرِجُ)، وأفعالُ الأمرِ المزيدةُ، نحو: (اسْتَخْرِجْ).

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المزيدِ بالدلالةِ على معانٍ صرفيَّةٍ مستمدَّةٍ من الزيادةِ الصرفيَّةِ. وهذهِ المعاني على قسمينِ:

١- مَعَانٍ تَوَافُقِيَّة، وهي ثلاثةٌ: (المبالغة، والعَمْد، والخَطْفَة)، وفيها يتوافَقُ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في الدلالةِ على حدوثِ أصلِ الفعلِ، وفي اللزومِ أو التعدّي، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ به(٢٩)، وذلك نحو: (اكْتَسَبَ) الموافق للمجرَّد (كَسَبَ) في حدوثِ أصلِ الفعلِ (الكَسْبِ)، وفي التعدّي إلى مفعولٍ به واحدٍ، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ به، يُقالُ: (كَسَبَ الرَّجُلُ مَالًا، واكْتَسَبَ الرَّجُلُ مَالًا).

والفرقُ بينَ الصيغتينِ أنَّ الصيغةَ المجرَّدةَ للفعل (كَسَبَ) صيغةٌ عامّةٌ، مطلقةٌ من القيود المعنويّة، بخلافِ الصيغةِ المزيدةِ للفعلِ (اكْتَسَبَ)، فإنّها صيغةٌ خاصَّةٌ مقيَّدةٌ بمعنى المبالغةِ.

قال ابنُ الحاجبِ: ((يُرِيْدُ أَنَّ مَعْنَى (كَسَبْتُ): حُصُوْلُ الْكَسْبِ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ، وَمَعْنَى (اكْتَسَبْتُ) تَكْثِيْرٌ لِمَعْنَى أَصْلِ الْكَسْبِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾(٣٠)، وَفِيْهِ تَنْبِيْهٌ عَلَى لُطْفِ اللهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ وَرَحْمَتِهِ لَهُمْ؛ فَأَثْبَتَ لَهُمْ ثَوَابَ الْفِعْلِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، وَلَمْ يُثْبِتْ عَلَيْهِمْ عَذَابَ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُبَالَغَةٍ وَاعْتِمَالٍ فِيْهِ))(٣١).

وقال ابنُ مالكٍ: ((وَالَّذِيْ لِلتَّسَبُّبِ، نَحْوُ: (اعْتَمَلَ) وَ(اكْتَسَبَ) فِي الْعَمَلِ وَالْكَسْبِ، فَزِيَادَةُ التَّاءِ بِإِزَاءِ زِيَادَةِ التَّسَبُّبِ فِيْ حُصُوْلِ الأَمْرِ، فَ(عَمِلَ) وَ(كَسَبَ) يُطْلَقَانِ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ، وَكُلِّ كَسْبٍ، وَ(اعْتَمَلَ) وَ(اكْتَسَبَ) لَا يُطْلَقَانِ إِلَّا عَلَى مَا فِيْ حُصُوْلِهِ تَكَلُّفٌ وَجَهْدٌ))(٣٢).

وقال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((فَمَعْنَى (كَسَبَ): أَصَابَ، وَمَعْنَى (اكْتَسَبَ): اجْتَهَدَ فِيْ تَحْصِيْلِ الإِصَابَةِ، بِأَنْ زَاوَلَ أَسْبَابَهَا؛ فَلِهَذَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، أَيْ: اجْتَهَدَتْ فِي الْخَيْرِ أَوْ لَا، فَإِنَّهُ لا يَضِيْعُ، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، أَيْ: لَا تُؤَاْخَذُ إِلَّا بِمَا اجْتَهَدَتْ فِيْ تَحْصِيْلِهِ، وَبَاْلَغَتْ فِيْهِ مِنَ الْمَعَاْصِيْ))(٣٣).

٢- مَعَانٍ تَخَالُفِيَّة، وهيَ معانٍ كثيرةٌ، منها: (الجَعْل، والمطاوَعة، والمشارَكة، والتظاهُر، والطلب)، وفيها يتخالَفُ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في الدلالةِ على حدوثِ أصلِ الفعلِ، أو في اللزومِ أو التعدِّي، أو في جنسِ الفاعلِ، أو في جنسِ المفعول به(٣٤)، وذلكَ نحو: المزيد (أَنْزَلَ) في قولنا مثلًا: (أَنْزَلَ اللهُ الْمَاْءَ مِنَ السَّمَاْءِ)، فهو مخالفٌ للمجرَّدِ (نَزَلَ) في قولنا مثلًا: (نَزَلَ الْمَاْءُ مِنَ السَّمَاْءِ). فالمزيدُ مُتعدٍّ إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، والمجرَّدُ لازمٌ، والفاعلُ في المزيدِ هو لفظُ الجلالةِ (الله)، لكنّه في المجرَّدِ كلمةُ (الماء).

وتدلُّ صيغةُ المزيدِ (أَنْزَلَ) هنا على معنى (الجَعْلِ)، أي: (جَعْلِ الماءِ يَنْزِلُ)، والجعلُ هو فعلُ السببِ، والنُّزولُ هو فعلُ النتيجةِ، فلولا (الإنزالُ) لما حصلَ (النُّزولُ). فإذا أراد المتكلِّمُ بيانَ السببِ استعملَ المزيدَ (أَنْزَلَ)، وإذا أراد بيانَ النتيجةَ استعملَ المجرَّدَ (نَزَلَ).

وقد اجتمعَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾(٣٥)؛ لأنَّ المقصودَ بيانُ الحقِّ الكاملِ الذي صاحَبَ فِعلَي الإنزالِ، والنزولِ، ففعلُ السببِ كان بالحقِّ، وفعلُ النتيجةِ كان بالحقِّ أيضًا.

وصفوةُ القولِ أنَّ الزيادةَ الصرفيَّةَ في الفعلِ المزيدِ لم تأتِ من أجلِ التكثيرِ الصوتيِّ، بلا فائدةٍ دلاليَّةٍ، بل لا بدَّ لهذه الزيادةِ الصرفيَّةِ من فائدةٍ دلاليَّةٍ توافقيَّةٍ، أو تخالفيَّةٍ.

أمّا ما ذهب إليه معظمُ الصرفيّين أو كلُّهم من مجيءِ الصيغةِ المزيدةِ مغنيةً عن الصيغةِ المجرَّدة في بعضِ الأفعالِ، فهو مذهبٌ باطلٌ، لا أَشُكُّ في بطلانِهِ.

ومعنى (الإغناء الصرفيّ): أن تقومَ صيغةٌ صرفيَّةٌ مستعمَلةٌ مَقامَ صيغةٍ صرفيَّةٍ مهمَلةٍ، في الدلالةِ على معنى الصيغةِ المهمَلةِ، دلالةً تطابُقيَّةً تامَّةً، بلا أدنى زيادةٍ.

والفرقُ الرئيسُ بين الترادفِ الصرفيِّ والإغناء الصرفيِّ هو أنّ الصيغتينِ كلتيهما مستعملتانِ في الترادفِ الصرفيِّ، كالترادفِ المزعومِ بينَ صيغةِ المجرَّدِ (قَرَّ)، وصيغةِ المزيدِ (اسْتَقَرَّ)(٣٦)، فالصيغتانِ كلتاهما مستعملتانِ، ولا خلافَ في ذلك.

أمّا في الإغناءِ الصرفيِّ، فإحدى الصيغتينِ مستعمَلةٌ، والأخرى مهمَلةٌ، كالقولِ بإغناءِ صيغةِ المزيدِ (أَحْضَرَ) عن صيغةِ المجرَّدِ (حَضَرَ)، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ (سَافَرَ) عن صيغةِ المجرَّدِ (سَفَرَ)، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ (عَرَّدَ) عن صيغةِ المجرَّدِ (عَرِدَ)، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ (انْبَرَى) عن صيغةِ المجرَّدِ (بَرَى)، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ (تَثَاءَبَ) عن صيغةِ المجرَّدِ (ثَئِبَ)، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ (اسْتَنْكَفَ) عن صيغةِ المجرَّدِ (نَكِفَ)(٣٧)، على أساسِ استعمالِ صيغةِ الفعلِ المزيدِ؛ للدلالةِ على المعنى الذي ينبغي لصيغةِ الفعلِ المجرَّدِ أن تدلَّ عليهِ، بلا أدنى زيادةٍ.

أي: أنَّ صيغةَ المزيد هنا لم تأتِ؛ للدلالةِ على أيِّ معنًى صرفيٍّ مستمدٍّ من الزيادةِ الصرفيَّةِ. ويقتضي هذا الإغناءُ أنَّ صيغةَ الفعلِ المجرَّدِ مهمَلةٌ غيرُ مستعمَلةٍ في العربيَّةِ أصلًا؛ لذلكَ قامَتْ صيغةُ المزيدِ مَقامَها.

والتحقيقُ أنَّ الإغناءَ الصرفيَّ ظاهرةٌ لا يصحُّ إنكارُها إنكارًا تامًّا، بل لا بدَّ من التفصيلِ في ذلك. فالذي نُنكِرُهُ إغناءُ الصيغةِ المزيدةِ عن الصيغةِ المجرَّدةِ؛ لأنَّ الأدلَّةَ على بطلانِ هذا القولِ أدلَّةٌ قاطعةٌ، أبرزها:

أوَّلًا- أنَّ القولَ بإغناءِ المزيدِ عن المجرَّدِ يقتضي القولَ بعدمِ استعمالِ المجرَّدِ أصلًا. ولو رجعنا إلى المعجماتِ العربيَّةِ، والاستعمالاتِ اللغويَّةِ، لوجدنا أنّ معظمَ هذهِ الأفعالَ المجرَّدةَ مستعمَلةٌ. وقد غَفَلَ

القائلون بالإغناءِ عن هذا الاستعمالِ؛ لاعتمادهم على الاستقراءِ الناقصِ، وهو أكبرُ الأسبابِ التي انحرفت بأصحابِ هذا القولِ عن جادّةِ الصوابِ. وسأكتفي بالأمثلة المذكورة آنفًا قصدًا إلى الاختصارِ:

١- الفعل المجرَّد (بَرَى):

يُستعمَلُ الفعلُ المجرَّدُ (بَرَى) في العربيَّةِ استعمالينِ:

- فعلًا متعدّيًا، يُقالُ: ((بَرَى الْعُوْدَ وَالْقَلَمَ وَالْقِدْحَ وَغَيْرَهَا، يَبْرِيْهِ بَرْيًا: نَحَتَه))(٣٨).

- فعلًا لازمًا، بمعنى (الاعتراض أو المعارَضة)، يُقالُ: ((بَرَى لَهُ يَبْرِيْ بَرْيًا، إِذْاْ عَاْرَضَهُ، وَصَنَعَ مِثْلَ مَاْ صَنَعَ، وَمِثْلُهُ انْبَرَى لَهُ))(٣٩).

فالمزيدُ (انْبَرَى) هنا يُوافِقُ المجرَّدَ (بَرَى)، وليس مغنيًا عنهُ، فكلاهما مستعمَلٌ، والفرقُ بينهما أنَّ المزيدَ (انْبَرَى) مختصٌّ بالدلالةِ على معنى المبالغةِ.

فمن ذهب إلى إغناءِ (انْبَرَى) عن المجرَّدِ (بَرَى) لم يلتفتْ إلى استعمالِ المجرَّدِ اللازمِ، وظنَّ أنَّ المستعمَلَ هو المجرَّدُ المتعدّي فقط. ومن أمثلةِ استعمالِ المجرَّد اللازم:

* قال أوسُ بنُ حَجَر(٤٠):

وَتَبْرِي لَهُ زَعْـرَاءُ، أَمَّا انْتِهَارُهَا　　　ففَوْتٌ، وَأَمَّا حِيْنَ يَعْيَى فَتَلْحَقُ

* قال كعب بنُ زهير(٤١):

تَبْرِي لَهُ هِقْلَةٌ خَرْجَاءُ تَحْسَبُهَا　　　فِي الآلِ مَخْلُوْلَةً فِي قَرْطَفٍ شَرَفَا

فقد استُعمِلَ الفعلُ المجرَّدُ اللازمُ (بَرَى) في الشعرِ المحتجِّ به، وفي هذا دليلٌ كافٍ على بطلانِ القولِ بإغناءِ المزيدِ (انْبَرَى) عنه.

٢- الفعل المجرَّد (ثَئِبَ):

جاءَ في العينِ: ((الثَّأَبُ: أَنْ يَأْكُلَ الإِنْسَاْنُ شَيْئًا، أَوْ يَشْرَب شَيْئًا تَغْشَاْهُ لَهُ فَتْرَةٌ، كَثَقْلَةِ النُّعَاْسِ، مِنْ غَيْرِ غَشْيٍ عَلَيْهِ، يُقَاْلُ: ثُئِبَ فُلَاْنٌ ثَأَبًا، وَهِيَ مِنَ الثُّؤَبَاْءِ))(٤٢).

وجاء في المحيطِ: ((وَالثَّأَبُ: أَنْ يَأْكُلَ الإِنْسَاْنُ شَيْئًا، فَتَغْشَاْهُ لَهُ ثَقْلَةٌ وَفَتْرَةٌ كَالنُّعَاْسِ مِنْ غَيْرِ غَشْيٍ، ثُئِبَ فُلَاْنٌ، وَثَئِبَ))(٤٣).

وجاء في التاج: ((ثُئِبَ كَـ(عُنِيَ)، حكَاْهَا الْخَلِيْلُ فِي الْعَيْنِ، وَنَقَلَهَا ابْنُ فَاْرِسٍ وَابْنُ الْقَطَّاْعِ، وَثَئِبَ أَيْضًا، كَـ(فَرِحَ)، كَذَا فِي (لِسَاْنِ الْعَرَبِ)، وَنَقَلَهَا ابْنُ الْقُوْطِيَّةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهَاْ، وَنَقَلَهَاْ جَمَاْعَةٌ عَنِ الْخَلِيْلِ))(٤٤).

ويُفهمُ من هذهِ النصوصِ أنَّ المجرَّدَ مستعمَلٌ بصيغةِ المبنيِّ للمعلومِ على وزنِ (فَرِح ← ثَئِبَ)، وعلى صيغة المبنيّ للمجهول على وزن (عُنِيَ ← ثُئِبَ). فكيف يكونُ المزيدُ (تَثَاءَبَ) مغنيًا عنه؟

٣- الفعل المجرَّد (عَرِدَ):

جاء في اللسان: ((وَعَرَّدَ الرَّجُلُ تَعْرِيْدًا، أَيْ: فَرَّ، وَعَرِدَ الرَّجُلُ: إِذَاْ هَرَبَ))(٤٥). فالمجرَّدُ والمزيدُ كلاهما مستعملانِ بمعنًى اشتقاقيٍّ واحدٍ، هو الهربُ، أو الفِرارُ، فكيفَ تكونُ صيغةُ المزيدِ (عَرَّدَ) مغنيةً عن صيغةِ المجرَّدِ (عَرِدَ)؟

٤- الفعل المجرَّد (نَكِفَ):

قال ابنُ سيده: ((النَّكْفُ: تَنْحِيَتُكَ الدَّمْعَ عَنْ خَدَّيْكَ بِإِصْبَعِكَ، قَالَ(٤٦):

فَبَاْنُوْا، فَلَوْلَاْ مَاْ تَذَكَّرُ مِنْهُمُ   مِنَ الْحِلْفِ لَمْ يُنْكَفْ لِعَيْنَيْكَ مَدْمَعُ

وَنَكَفَ الْغَيْثَ يَنْكُفُهُ نَكْفًا: أَقْطَعَهُ. وَهَذَاْ غَيْثٌ مَاْ نَكَفْنَاْهُ، أَيْ: مَاْ قَطَعْنَاْهُ. وَكَذَلِكَ حَكَاْهُ ثَعْلَبٌ: قَطَعْنَاْهُ، بِغَيْرِ أَلِفٍ. وَقَدْ نَكَفْنَاْهُ نَكْفًا. وَغَيْثٌ لَاْ يُنْكَفُ: لَاْ يَنْقَطِعُ. وَقَلِيْبٌ لَاْ يُنْكَفُ: لَاْ يُنْزَحُ. وَهَذَاْ غَيْثٌ لَاْ يَنْكُفُهُ أَحَدٌ، أَيْ: لَاْ يَعْلَمُ أَحَدٌ أَيْنَ أَقْصَاْهُ. وَنَكِفَ الرَّجُلُ عَنِ الْأَمْرِ نَكَفًا، وَاسْتَنْكَفَ: أَنِفَ وَامْتَنَعَ، وَفِي التَّنْزِيْلِ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيْحُ أَنْ يَكُوْنَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَاْئِكَةُ الْمُقَرَّبُوْنَ﴾(٤٧). وَرَجُلٌ نِكْفٌ: يُسْتَنْكَفُ مِنْهُ. وَنَكِفَ نَكَفًا، وَانْتَكَفَ: تَبَرَّأَ، وَهُوَ نَحْوُ الأَوَّلِ))(٤٨).

وواضحٌ من هذا النصِّ أنَّ المجرَّدَ (نَكَفَ) بفتح الكاف مُستعمَلٌ؛ للدلالة على الدَّفْعِ والإزالةِ والإبعادِ، ومنهُ قولُكَ: (نَكَفْتُ الدَّمْعَ، إِذَا نحّيتَهُ عن خدِّكَ بإِصْبَعِكَ)، ومنه أيضًا: (نَكَفَ البِئْرَ، أَي: نَزَحَهَا)، وأنَّ المجرَّدَ (نَكِفَ) بكسر الكاف مستعمَلٌ؛ للدلالةِ على معنى الامتناعِ والأنفةِ، ومثْلُهُ في ذلكَ المزيدُ (اسْتَنْكَفَ)، كما هو واضحٌ من نصِّ المحكمِ.

ثانيًا- يعتقدُ بعضُ القائلين بالإغناء أنَّ بعضَ الأفعالِ المجرّدةِ المستعمَلةِ لم تُستعمَلْ في المعنى الاشتقاقيِّ نفسهِ الذي استُعمِلتِ الأفعالُ المزيدةُ؛ للدلالةِ عليهِ، وإنّما استُعمِلتْ في مجالٍ آخَرَ(٤٩). وهذا القولُ يفتقرُ إلى التدبُّر، والتنبُّهِ على العلاقاتِ الدلاليّةِ بينَ الاستعمالاتِ اللغويّةِ المختلفةِ للمادّةِ الاشتقاقيّةِ الواحدةِ.

ومثالُ ذلكَ المزيدُ (أَحْضَرَ) يُستعمَلُ بمعنى (نوع من أنواع العَدْوِ)، وهذا المعنى لا يُستعمَلُ الفعلُ المجرَّدُ (حَضَرَ) للدلالةِ عليه، فيبدو هذا قولًا بإغناءِ المزيدِ (أَحْضَرَ) عن المجرَّدِ (حَضَرَ)(٥٠).

وبالرجوعِ إلى معجمِ مقاييسِ اللغةِ نجدُ العلاقةَ واضحةً بين معنى المجرّد والمزيد، قال ابنُ فارسٍ: ((فَأَمَّا الْحُضْرُ الَّذِيْ هُوَ الْعَدْوُ، فَمِنَ الْبَاْبِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ وَغَيْرَهُ يُحْضِرَاْنِ مَاْ عِنْدَهُمَاْ مِنْ ذَلِكَ، يُقَاْلُ: أَحْضَرَ الْفَرَسُ، وَهُوَ فَرَسٌ مِحْضِيْرٌ: سَرِيْعُ الْحُضْرِ، وَمِحْضَاْرٌ. وَيُقَاْلُ: حَاْضَرْتُ الرَّجُلَ، إِذَا عَدَوْتَ مَعَهُ. وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (اللَّبَنُ مَحْضُوْرٌ)، فَمَعْنَاْهُ: كَثِيْرُ الآفَةِ، وَيَقُوْلُوْنَ: إِنَّ الْجَاْنَّ تَحْضُرُهُ. وَيَقُوْلُوْنَ: (الْكُنُفُ مَحْضُوْرَةٌ). وَتَأَوَّلَ نَاْسٌ قَوْلَهُ تَعَاْلَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوْذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاْتِ الشَّيَاْطِيْنِ. وَأَعُوْذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُوْنِ﴾(٥١)، أَيْ: أَنْ يُصِيْبُوْنِيْ بِسُوْءٍ. وَالْبَاْبُ كُلُّهُ وَاْحِدٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَحْضُرُوْنَهُ بِسُوْءٍ))(٥٢).

فالأصلُ الاشتقاقيُّ للفعلينِ المجرّدِ (حَضَرَ) والمزيدِ (أَحْضَرَ) واحدٌ، وهو يدلُّ على معنًى اشتقاقيٍّ واحدٍ، ومن هذا المعنى تتفرَّعُ المعاني الاشتقاقيَّةُ للكلماتِ المشتقَّةِ من هذا الأصلِ.

فالدابّةُ حينَ تعدو بسرعةٍ تُحْضِرُ ما عندها من قوّةٍ؛ ليستمرَّ العَدْوُ سريعًا، أي: أَنَّها تجعلُ ذلك حاضرًا (موجودًا موفورًا)، فصيغة (أَفْعَلَ)؛ للدلالةِ على معنى (الجعلِ)، وليستْ مغنيةً عن صيغةِ المجرَّدِ.

ثالثًا– أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ – التي قيلَ بإغنائِها عن المجرَّدة – لها دلالاتٌ صرفيَّةٌ معروفةٌ غيرُ الإغناءِ. ومن ذلك الفعلُ المزيدُ (سَافَرَ) الدالُّ بصيغتِهِ على معنى المبالغة في (السَّفَرِ). قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((قَوْلُهُ(٥٣): (بِمَعْنَى فَعلَ) كـ(سَاْفَرْتُ) بِمَعْنَى (سَفَرْتُ)، أَيْ: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ، وَلَاْ بُدَّ فِيْ (سَاْفَرْتُ) مِنَ الْمُبَاْلَغَةِ))(٥٤).

وقال سيِّد عبدُ الله (نقرة كار): ((وَبِمَعْنَى (فَعلَ)، نَحْو: (سَاْفَرْتُ)، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى (سَفَرْتُ)، إِلَّاْ أَنَّ فِيْهِ زِيَاْدَةَ مَعْنَى الْمُكَاْبَدَةِ وَالْمُقَاْسَاْةِ فِي السَّفَرِ، يُقَاْلُ: سَفَرْتُ سُفُوْرًا، أَيْ: خَرَجَتُ إِلَى السَّفَرِ))(٥٥).

رابعًا– أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ أُخِذَتْ من أسماءِ الأجناسِ المحسوسةِ، والاشتقاقُ من اسمِ الجنس لا يعني أنَّ المزيدَ قد أَغنى عن مجرَّدِهِ، فعدمُ استعمالِ المجرَّدِ لا يَستلزِمُ القولَ بالإغناءِ، إلَّا إذا كانَ المزيدُ بلا دلالةٍ صرفيَّةٍ زائدةٍ.

والحقيقةُ أنَّ الأفعالَ المزيدةَ المشتقَّةَ من أسماءِ الجنسِ تدلُّ على معانٍ صرفيَّةٍ مختلفةٍ. ومن أمثلةِ ذلكَ: الفعلُ المزيدُ (أَعْتَكَ) مشتقٌّ من (العِتْكِ)، بمعنى (الباب)، وتدلُّ صيغتُهُ على معنى (التجارة في أصلِ الفعلِ)(٥٦)، يُقالُ: (أَعْتَكَ الرَّجُلُ) بمعنى (تَجِرَ في الأبوابِ)(٥٧).

خامسًا– أنَّ كثيرًا من الألفاظِ اللغويّةِ التي كانتِ العربُ تستعمِلُها لم تصلْ إلينا، إمّا لأنَّ بعضَ تلك الألفاظِ هُجِرتْ، أو أُميتتْ، فشاعَ بدلًا منها استعمالُ ألفاظٍ أخرى، أو لأنَّ رواةَ اللغةِ لم يطَّلِعوا على شواهدَ لغويّةٍ لاستعمالِ بعضِ الألفاظِ، فاقتصروا على السَّماعِ، ولم يقيسوا، فاختصَّتِ المصنَّفاتُ اللغويّةُ – في الغالب – بالمسموعِ من العربِ، فكان نصيبُ ما لم يُسمَعْ عدمَ التدوينِ والنقلِ.

ومعلومٌ أنَّ ثمّة ألفاظًا قد لا يُكتَبُ لها الاستعمالُ إلّا في الحديثِ العاديِّ (النثرِ غيرِ الفنّيِّ)، وهذا النوعُ من الكلامِ لم يَنقُلْ منهُ الرواةُ إلّا ما ندر. ومعلومٌ أيضًا أنّ كثيرًا من الشعر العربيّ قد ضاع، ولم يصلْ إلينا منهُ إلّا أقلُّهُ. قال أبو عمرو بن العلاء: ((مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّاْ قَاْلَتِ الْعَرَبُ إِلَّاْ أَقَلُّه، وَلَوْ جَاْءَكُمْ وَاْفِرًا لَجَاْءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيْرٌ))(٥٨).

والأفعالُ المجرَّدةُ التي لم تصلْ إلينا جزءٌ من تلك الألفاظِ، فقد تكونُ من الألفاظِ التي هُجِرَتْ، أو أُميتتْ، أو تكونُ من التي لم يقفِ الرواةُ على شواهدَ لغويّةٍ لها، ولكنّ هذا لا يعني القولَ بإغناءِ الأفعالِ المزيدةِ عنها؛ لأنَّ الأفعالَ المزيدةَ كانت تدلُّ بصيغِها على معانٍ صرفيّةٍ مستمدّةٍ من الزيادةِ الصرفيّةِ، قبلَ هَجْرِ ما هُجِرَ من الأفعالِ المجرَّدةِ، وينبغي في التعبيرِ الفصيحِ الصحيحِ أن تَبقى الدلالةُ كما هي عليه، بلا أدنى تغييرٍ.

أمّا القولُ بإغناءِ بعضِ الصيغِ المزيدةِ عن صيغٍ مزيدةٍ أخرى، فقد يكونُ صوابًا، وذلك في إغناءِ صيغةِ (افْتَعَلَ) عن صيغة (انْفَعَلَ) في كثيرٍ من الأفعالِ.

فصيغةُ (انْفَعَلَ) تُستعمَلُ للدلالةِ على معنى (المطاوعة)، وذلك نحو: (قَطَعْتُهُ، فانْقَطَعَ)، ولكنّ هذا الاستعمالَ ليس ثابتًا في كلِّ الأفعالِ، فبعضُ الأفعالِ المجرّدةِ تبدأُ بأصواتٍ لا يُناسِبُها أن تُسبَقَ بنونِ المطاوعة، فإذا ساغَ أن نأتي بالقافِ بعد النونِ في (انْقَطَعَ)، فلا يسوغُ الإتيانُ بالراءِ مثلًا بعد النونِ، فلا يصحُّ أن نقولَ: (رَفَعْتُهُ فانْرَفَعَ).

ومن هنا عَمَدَ العربُ إلى استعمالِ صيغةٍ أخرى؛ للدلالةِ على معنى (المطاوعة)؛ للتخلُّصِ من هذا التنافرِ الصوتيِّ، فكانت صيغةُ (افْتَعَلَ) مُغنيةً عن صيغةِ (انْفَعَلَ) في الدلالةِ على معنى (المطاوعة) في بعضِ الأفعالِ، لا في كلِّها.

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَيَكْثُرُ إِغْنَاْءُ (افْتَعَلَ) عَنِ (انْفَعَلَ) فِيْ مُطَاْوَعَةِ مَاْ فَاْؤُهُ لَاْمٌ، أَوْ رَاْءٌ، أَوْ وَاْوٌ، أَوْ نُوْنٌ، أَوْ مِيْمٌ، نَحْو: لَأَمْتُ الْجُرْحَ، أَيْ: أَصْلَحْتُهُ، فَالْتَأَمَ، وَلَاْ تَقُوْلُ: انْلَأَمَ، وَكَذَاْ: رَمَيْتُ بِهِ، فَارْتَمَى، وَلَاْ تَقُوْلُ: انْرَمَى، وَوَصَلْتُهُ، فَاتَّصَلَ، لَا: انْوَصَلَ، وَنَفَيْتُهُ، فَانْتَفَى... وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوْفَ مِمَّاْ تُدْغَمُ النُّوْنُ السَّاْكِنَةُ فِيْهَاْ، وَنُوْنُ (انْفَعَلَ) عَلَاْمَةُ الْمُطَاْوَعَةِ، فَكُرِهَ طَمْسُهَاْ))(٥٩).

وقد يكونُ القولُ بإغناءِ الصيغةِ المزيدةِ عن نظيرتِها الأخرى باطلًا، كما في قولِ ابنِ مالكٍ: ((وَالَّذِيْ لِلْإِغْنَاْءِ عَنْ (فَعَّلَ): اسْتَرْجَعَ، إِذَاْ قَاْلَ: إِنَّاْ لِلَّهِ وَإِنَّاْ إِلَيْهِ رَاْجِعُوْنَ. وَالْأَصْلُ فِيْهِ كَ(أَمَّنَ)، إِذَاْ قَاْلَ: آمِيْنَ، وَ(سَبَّحَ)، إِذَاْ قَاْلَ: سُبْحَاْنَ اللَّهِ))(٦٠).

فيرى ابنُ مالكٍ أنَّ صيغةَ المزيدِ (اسْتَرْجَعَ) تُغني عن صيغةِ المزيدِ (رَجَّعَ)، بمعنى أنَّ المزيدَ (رَجَّعَ) غيرُ مُستعمَلٍ. وهذا كلامٌ باطلٌ؛ لأنَّ المزيدَ (رَجَّعَ) مُستعمَلٌ بهذا المعنى، قالَ جريرٌ(٦١):

أَرَجَّعْتَ مِنْ عِرْفَاْنِ رَبْعٍ كَأَنَّهُ   بَقِيَّةُ وَشْمٍ فِيْ مُتُوْنِ الأَشَاْجِعِ

ويؤكِّدُ أنَّ المرادَ بالمزيدِ (رَجَّعَ) الدلالةُ على قولِ: (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّاْ إِلَيْهِ رَاْجِعُوْنَ) مَا جاءَ في اللسانِ: ((وَتَرَجَّعَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْمُصِيْبَةِ، وَاسْتَرْجَعَ: قَاْلَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّاْ إِلَيْهِ رَاْجِعُوْنَ، وَفِيْ حَدِيْثِ ابْنِ عَبَّاْسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – أَنَّهُ حِيْنَ نُعِيَ لَهُ قُثَمُ اسْتَرْجَعَ، أَيْ: قَاْلَ: إنا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّاْ إِلَيْهِ رَاْجِعُوْنَ، وَكَذَلِكَ التَّرْجِيْعُ، قَاْلَ جَرِيْرٌ:

وَرَجَّعْتَ مِنْ عِرْفَاْنِ دَاْرٍ كَأَنَّهَاْ   بَقِيَّةُ وَشْمٍ فِيْ مُتُوْنِ الأَشَاْجِعِ))(٦٢).

فكيفَ تكونُ صيغةُ المزيدِ (اسْتَرْجَعَ) مُغنيةً عن صيغةِ المزيدِ (رَجَّعَ)؟

وخلاصةُ ما تقدَّمَ – على اختصارِهِ – أنَّ الصيغةَ الفعليَّةَ المزيدةَ تختصُّ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، لا تُشَارِكُها في الدلالةِ عليهِ مُشارَكةً تامّةً أيُّ صيغةٍ فعليّةٍ أخرى، لا مجرَّدةٍ، ولا مزيدةٍ، حتّى في المواضعِ التي صحَّ فيها إغناءُ الصيغةِ المزيدةِ عن نظيرتِها المزيدةِ.

ثالثًا– بينَ صيغتي الفعلِ الماضي والفعلِ المبنيِّ للفاعلِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للفاعلِ ماضيًا، أو مضارعًا(٦٣).

ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلين الماضي والمبنيّ للفاعل في بعض الأفراد، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (سَأَلَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفراد أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (سُئِلَ)، والأفعالُ المضارعةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (يَسْأَلُ).

رابعًا– بينَ صيغتي الفعلِ الماضي والفعلِ المبنيِّ للمفعولِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مبنيًا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للمفعول ماضيًا، أو مضارعًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلين الماضي والمبنيّ للمفعول في بعض الأفراد، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (كُسِرَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفراد أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (كَسَرَ)، والأفعالُ المضارعةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (يُكْسَرُ).

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المبنيِّ للمفعول بالدلالةِ على معنًى رئيسٍ، هو (إسناد الفعلِ إلى ما ينوبُ مَنابَ الفاعلِ إسنادًا مفعوليًّا لا فاعليًّا)؛ لأنّ ذِكرَ الفاعلِ الأصليِّ ليسَ من مرادِ المتكلِّم، سواءٌ أكان معلومًا، أم مجهولًا.

ويشملُ الإسنادُ المفعوليُّ كلَّ صور الإسناد في حال النيابة، سواء أكان النائبُ مفعولًا به في الأصل، أم مفعولًا مطلقًا، أم مفعولًا فيه (ويدخل الجارّ والمجرور فيه أيضًا)(٦٤).

والمرادُ من الإسناد المفعوليّ الدلالةُ على أنّ العلاقةَ بين الفعل الأصليّ (المبنيّ للفاعل)، والنائبِ عن الفاعل، هي علاقةُ المفعوليّة.

أمّا سائرُ المعاني التي ذُكِرَت له، كالجهل به، والعلم به، والخوف منه، والخوف عليه، والإبهام، والتحقير(٦٥)، فهي معانٍ سياقيّة، تشترك في تضمُّن المعنى الرئيس الذي ذكرناه.

فحين تجهلُ الفاعلَ سيكون غرضُك من الكلام مقصورًا على إسناد هذا الفعل إلى النائب عن الفاعل إسنادًا مفعوليًّا، وكذلك إذا كان الفاعلُ معلومًا عندك، بحيث لا ترى داعيًا لذكره، فتقتصرُ في كلامك على إسناد هذا الفعل إلى النائب.

وحين تخافُ من الفاعل، أو تخافُ عليه، لا يبقى لك قصدٌ إلى ذكر الفاعل، وإنّما يكونُ قصدُك محصورًا في إسناد هذا الفعل إلى النائب. ومثلُ ذلك يُقالُ في الإبهام؛ فإنّك إذا أردتَ أن يخفى الفاعلُ؛ للتواضعِ مثلًا، فإنَّ غرضَك سيكون مقصورًا على إسناد هذا الفعل إلى النائب.

ففي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾(٦٦)، دلّتِ الجملةُ على أمرين رئيسين: الفعل الذي وَقَعَ، والذاتِ التي كانت مفعولًا لهذا الفعل، وليس من غرض النصِّ هنا بيانُ الفاعل الذي أَوقَعَ هذا الفعلَ على ذاك المفعول. ولولا صيغةُ الفعل (قُتِلَ) لكان (الخرّاصون) فاعلًا للفعل (قَتَلَ)، وهو خلافُ المراد.

وفي رأيي أنّ الأنسبَ إطلاقُ مصطلح (الفعل المقصور) على الفعل المبنيّ للمفعول؛ لأنّ هذا الفعلَ ينقص مفعولًا عن الفعل المبنيّ للفاعل، فهو قريبٌ من الفعل اللازم الذي يُسمَّى قاصرًا؛ لقصوره عن التعدّي إلى المفعول بنفسه(٦٧).

وإنّما آثرتُ تسميتَهُ بالفعل المقصور، ولم أجعله صورةً من صور الفعل القاصر؛ للتمييز بينهما من حيث إنّ الفعل القاصر على صيغة المبنيّ للفاعل، والمرفوع بعده يُعرَبُ فاعلًا، بخلاف الفعل المقصور، فإنّه على صيغة أخرى، والمرفوع بعده يُعرَبُ نائبًا عن الفاعل.

وكذلك دعاني إلى الفصل بينهما أنّ الفعل اللازم قاصرٌ بنفسه، بخلاف الفعل المبنيّ للمفعول، فإنّه مقصورٌ بفعل المتكلِّم، من حيثُ إنّه جَعَلَهُ على صيغةٍ غير الصيغة التي كان عليها، فهو مقصورٌ بفعل المتكلّم، لا بنفسه.

ويُخطئُ من يَرى أَنْ لا فرقَ بين الفعل المقصور والفعل المزيد المطاوِع(٦٨)؛ وذلكَ لأنّ بين الفعلين فروقًا، أظهرُها:

* أنّ الفعل المقصور فرعٌ من الفعل المبنيّ للفاعل؛ بدلالة أنّ لهما مصدرًا واحدًا، فنحن نقول: (كَسَرْتُ الْقَلَمَ كَسْرًا، وَكُسِرَ الْقَلَمُ كَسْرًا)، بخلاف الفعل المزيد المطاوِع، فإنَّ له مصدرًا خاصًّا يخالف مصدر الفعل المجرّد، كقولنا: (انْكَسَرَ الْقَلَمُ انْكِسَارًا).

* أنّ القصر الصرفيّ يشمَلُ الفعلَ المجرَّد المبنيَّ للمعلوم والفعلَ المزيدَ المطاوِعَ، فنحن نقول مثلًا: (جُمِعَ النَّاسُ فِي السُّوْقِ)، وَ(اجْتُمِعَ فِي السُّوْقِ)، ونقولُ أيضًا: (عُلِمَ الأمرُ)، و(تُعُلِّمَ الأمرُ).

* أنّ صيغةَ الفعلِ المقصورِ (المجرّد أو المزيد) إنّما تدلُّ على معنى (إسناد الفعل المجرّد أو المزيد إلى النائب إسنادا مفعوليًّا) كما ذكرنا آنفًا. ففي قولنا: (كُسِرَ الْقَلَمُ) دلَّتْ صيغةُ الفعل المقصور على أنّ فِعْلَ (الْكَسْرِ) قد وَقَعَ على المفعول (الْقَلَم)، مع صرف النظر عن الفاعل الذي أَوْقَعَ فِعْلَ (الْكَسْرِ) على المفعول (الْقَلَم)، سواءٌ أكان معلومًا، أم مجهولًا.

أمّا الفعل المزيد المطاوع، فإنه يدلُّ بصيغته على معنى مطاوَعة الفعل المجرّد، وهي مطاوعةٌ قد تكون مجازيّةً، فتدلّ على قوّة التأثُّر، أو سرعته، نحو قولنا: (فَتَحْتُ الْبَاْبَ، فَانْفَتَحَ الْبَاْبُ).

وقد تكون حقيقيّة، فتدلُّ على رغبة الفاعل في الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾(٦٩)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾(٧٠).

فَقَبْلَ أن يُحاوِلَ الإنسُ والجنُّ الإتيانَ بمثل هذا القرآن، لا بدَّ لهم من أن يجتمعوا على ذلك راغبين، لا أن يُجْمَعُوا بالإكراه. وكذلك أولئك الذين يُدْعَوْنَ من دون الله، فَقَبْلَ أن يُحاوِلوا خلقَ ذبابٍ، لا بدّ لهم من أن يجتمعوا على ذلك راغبين، لا أن يُجمَعوا بالإكراه.

أمّا الفعل المقصور (جُمِعَ) فليس فيه تنصيصٌ على معنى الرغبة، أو الإكراه، لكنّ السياقَ قد يُوحي بمعنى الإكراه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ. يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ. فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ. وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ. لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾(٧١).

فقال تعالى: (جُمِعَ السَّحَرَةُ)، ولم يقل: (اجْتَمَعَ السَّحَرَةُ)؛ لأنَّ السحرةَ قد جُمِعوا مُكرَهين؛ بدلالةِ أنّ الملأَ قالوا لفرعون: (يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ)، ولم يقولوا: (يَأْتِيْكَ كُلُّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ)؛ للدلالةِ على إكراههم.

ويؤكِّدُ ذلك قولُ السحرة بعد أن آمنوا: ﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾(٧٢). وواضحٌ أنّهم بهذا القول قد صرّحوا بإكراه فرعون لهم.

أمّا الناسُ، فقد اجتمعوا برغبتهم، ودلَّ على ذلك أنّهم خُوطِبوا بصيغةٍ ليِّنةٍ، مع استعمال الوصف: (مُجْتَمِعُوْنَ) من (اجْتَمَعَ) دون الوصف: (مَجْمُوْعُوْنَ) من (جُمِعَ).

خامسًا– بينَ صيغتي الفعلِ المجرَّدِ والفعلِ المبنيِّ للفاعلِ:

قد يكونُ الفعلُ المجرّدُ مبنيًّا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للفاعل مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلين المجرّد والمبنيُّ للفاعل في بعض الأفراد، هي الأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (صَنَعَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفراد أخرى، هي الأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (صُنِعَ)، والأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (تَصَنَّعَ).

سادسًا– بينَ صيغتي الفعلِ المجرَّدِ والفعلِ المبنيِّ للمفعولِ:

قد يكونُ الفعلُ المجرّدُ مبنيًّا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للمفعول مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلين المجرّد والمبنيُّ للمفعول في بعض الأفراد، هي الأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (نُصِرَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفراد أخرى، هي الأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (نَصَرَ)، والأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (اسْتُنْصِرَ).

سابعًا– بينَ صيغتي الفعلِ المزيدِ والفعلِ المبنيِّ للفاعلِ:

قد يكونُ الفعلُ المزيدُ مبنيًّا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول، وقد يكون الفعلُ المبنيُّ للفاعل مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمع صيغتا الفعلين المزيد والمبنيّ للفاعل في بعض الأفراد، وهي الأفعالُ المزيدةُ المبنيّة للفاعل، نحو: (اكْتَسَبَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفراد أخرى، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للمفعول، نحو: (اكْتُسِبَ)، والأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (كَسَبَ).

ثامنًا– بينَ صيغتي الفعلِ المزيدِ والفعلِ المبنيِّ للمفعولِ:

قد يكونُ الفعلُ المزيدُ مبنيًّا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للمفعول مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلين المزيد والمبنيّ للمفعول في بعض الأفراد، هي الأفعالُ المزيدةُ

المبنيّةُ للمفعول، نحو: (قُوْتِلَ)، وتفترق هاتان الصيغتان في أفراد أخرى، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (قَاتَلَ)، والأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للفاعل، نحو: (قَتَلَ).

تاسعًا– بينَ الصيغةِ المصدريَّةِ والصيغةِ المؤنَّثةِ(٧٣):

قد تكونُ الصيغةُ المصدريّةُ مذكَّرةً، أو تكون مؤنَّثةً، وقد تكونُ الصيغةُ المؤنَّثةُ مصدريّةً، أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتان المصدريّةُ والمؤنَّثةُ في بعضِ الأفرادِ، هي المصادرُ المؤنَّثةُ، نحو: (رَكْعَة)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي المصادرُ المذكَّرةُ، نحو: (رُكُوْع)، والأسماءُ المؤنَّثةُ غيرُ المصدريّة، نحو: (رَاْكِعَة).

والصيغُ المصدريّةُ قسمان: الصيغُ المصدريّةُ المتوافقةُ في أصلِ المعنى، مع اختصاصِ بعضِها بالدلالةِ على معنى المبالغةِ، أو المرَّةِ، أو الهيأةِ، تنصيصًا، والصيغُ المصدريّةُ المتباينةُ.

فالصيغُ المصدريّةُ المتوافقةُ قسمان(٧٤):

– صيغٌ مصدريّةٌ عامّةٌ مطلقةٌ من القيودِ المعنويّةِ، تدلُّ على المعنى المصدريِّ العامِّ، بلا تنصيصٍ على أيِّ معنًى آخَرَ، نحو: (الْقَتْل)، فهو يدلُّ بصيغتهِ المصدريّةِ العامّةِ على مطلقِ (الحَدَثِ)، فيَحتمِلُ الدلالةَ على المرّةِ، والمرّتينِ، والمرّاتِ، ويَحتمِلُ الهيأةَ وغيرَها، ويَحتمِلُ المبالغةَ وعدَمَها، لكنّهُ لا يُستعمَلُ للتنصيصِ على أيِّ معنًى من هذه المعاني.

– صيغٌ مصدريّةٌ خاصّةٌ مقيَّدةٌ بأحد القيود المعنويّة، فتدلُّ على المعنى المصدريِّ مع التنصيصِ على معنى المرّةِ، نحو (القَتْلَة)، أو الهيأةِ، نحو (القِتْلَة)، أو المبالغةِ، نحو: (التَّقْتَال).

أمّا التباينُ بين الصيغِ المصدريّة، فواضحٌ في التباين بين صيغتي مصدري المرّةِ والهيأةِ، فصيغةُ المرّةِ تدلُّ على المرّةِ الواحدة تنصيصًا، وصيغةُ الهيأةِ تدلُّ على هيأةِ الحدثِ تنصيصًا.

ومن هنا ندركُ أنّ كلَّ صيغةٍ مصدريّةٍ تختصُّ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، بحيثُ لا تُشارِكُها في الدلالةِ عليه مُشارَكةً تامّةً أيُّ صيغةٍ صرفيّةٍ أخرى. فالترادفُ الصرفيُّ التامُّ بين الصيغِ المصدريّةِ معدومٌ قطعًا، وإنّما ثمّةَ تقارُبٌ راجعٌ إلى اشتراكِ كلِّ الصيغِ المصدريّةِ في الدلالةِ على المعنى المصدريِّ.

أمّا الإغناءُ الصرفيُّ، فحقيقةٌ واقعةٌ في بعضِ الصيغِ المصدريّةِ، بأن تُستعمَلَ صيغةٌ مصدريّةٌ بدلًا من أخرى كان المفروضُ استعمالَها، لكنّها أُهمِلَت؛ لأسبابٍ صوتيّةٍ في الغالبِ.

فصيغةُ (تَفْعِلَة) تُستعمَلُ مصدرًا للمزيدِ الذي على صيغةِ (فَعَّلَ)، إذا كان معتلَّ اللام، نحو (عَدَّى تَعْدِيَةً)، فتُغني عن صيغةِ المصدرِ العامِّ، بخلافِ صحيحِ اللامِ، فيكونُ على صيغةِ (تَفْعِيْل)، نحو: (عَدَّلَ تَعْدِيْلًا)(٧٥).

وتُستعمَلُ صيغةُ (تَفْعِلَة) أيضًا للدلالةِ على المرَّةِ، فتُغني عن صيغةِ (تَفْعِيْلَة) في بعضِ المصادرِ، وذلك نحو: (ذَكَّرَ تَذْكِرَةً)، ولا يقال: (تَذْكِيْرَةً)، بخلافِ قولنا: (سَلَّمَ تَسْلِيْمَةً)، ولا يقال: (تَسْلِمَةً).

وتُستعمَلُ صيغةُ (مُفَاعَلَة) مُغنيةً عن صيغةِ (فِعَاْل) إذا كانتْ فاءُ الفعلِ المزيدِ ياءً، نحو: (يَاْسَرَ مُيَاْسَرَةً)، ولا يقال: (يِسَاْرًا)؛ بسببِ الثِّقَلِ الصوتيِّ، وقد شذَّ (يِوَاْم) مصدرُ المزيدِ (يَاوَمَ) بمعنى (الْمُعَاْمَلَة بِالْأَيَّامِ)، فقيل: (يَاْوَمَهُ يِوَاْمًا وَمُيَاْوَمَةً)، مع أنَّ الثِّقَلَ هنا أكبرُ باجتماعِ الياء والواو(٧٦).

وتُستعمَلُ صيغةُ (مُفَاعَلَة) مصدرًا للمرّة، فتُغني بذلك عن صيغةِ (فِعَاْلَة) التي لا دليلَ على استعمالِها أصلًا، فنحنُ نقولُ: (مُقَاْتَلَة وَاحِدَة)، ولا نقولُ: (قِتَاْلَة وَاحِدَة).

قال سيبويهِ: ((وَأَمَّا (فَاْعَلْتُ)، فَإِنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ الْوَاْحِدَةَ قُلْتَ: قَاْتَلْتُهُ مُقَاْتَلَةً، وَرَاْمَيْتُهُ مُرَاْمَاْةً، تَجِيْءُ بِهَاْ عَلَى الْمَصْدَرِ اللَّاْزِمِ الأَغْلَبِ، فَالْمُقَاْتَلَةُ وَنَحْوُهَاْ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَاْلَةِ وَالِاسْتِغَاْثَةِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ (الْفَعْلَة) فِيْ هَذَا لَمْ تُجَاْوِزْ لَفْظَ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّكَ تُرِيْدُ فَعْلَةً وَاْحِدَةً، فَلَاْ بُدَّ مِنْ عَلَاْمَةِ التَّأْنِيْثِ))(٧٧).

وقالَ ابنُ السرّاجِ: ((وَتَقُوْلُ: قَاْتَلْتُهُ مُقَاْتَلَةً، وَلَاْ تَقُوْلُ: قِتَاْلَةً))(٧٨).

وتُستعمَلُ صيغةُ (فَعْلَلَة) مصدرًا للمرّةِ، فتُغني بذلك عن صيغةِ (فِعْلَاْلَة) التي لا دليلَ على استعمالِها أصلًا، فنحنُ نقولُ: (زَلْزَلَة وَاْحِدَة)، ولا نقولُ: (زِلْزَاْلَة وَاحِدَة).

قالَ سيبويهِ: ((فَتَقُوْلُ: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً، وَزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً وَاحِدَةً، تَجِيْءُ بِالْوَاْحِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ))(٧٩).

وقال ابنُ سيده: ((تَقُوْلُ: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاْحِدَةً، وَزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً وَاْحِدَةً جِيْءَ بِالْوَاْحِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ، أَعْنِيْ أَنَّكَ لَاْ تَقُوْلُ: زِلْزَاْلَةً؛ لِأَنَّ الأَصْلَ وَالْأَكْثَرَ فِيْ مَصْدَرِ (فَعْلَلْتُ): فَعْلَلَةٌ))(٨٠).

عاشرًا- بين الصيغة الوصفيّة والصيغة المؤنَّثة(٨١):

قد تكونُ الصيغةُ الوصفيّةُ مذكَّرةً، أو تكونُ مؤنَّثةً، وقد تكونُ الصيغةُ المؤنَّثةُ وصفيّةً، أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتان الوصفيّةُ والمؤنّثةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأوصافُ المؤنّثةُ، نحو: (خَضْرَاء)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي الأوصافُ المذكَّرةُ، نحو: (أَخْضَر)، والأسماءُ المؤنّثةُ غيرُ الوصفيّةِ، نحو: (خُضْرَة).

والصيغُ الوصفيّةُ قسمان: الصيغُ الوصفيّةُ المتوافقةُ في أصلِ المعنى، مع اختصاصِ بعضِها بالدلالةِ على معنى المبالغةِ تنصيصًا، والصيغُ الوصفيّةُ المتباينةُ.

فالصيغُ الوصفيّةُ المتوافقةُ قسمان(٨٢):

- صيغٌ وصفيّةٌ عامّةٌ مطلقةٌ من القيودِ المعنويّة، تدلُّ على معنًى وصفيٍّ عامٍّ، بلا تنصيصٍ على أيِّ معنًى آخرَ، وذلك في صيغةِ اسم الفاعل الدالّةِ على مطلقِ الفاعليّةِ، نحو: (نَاْصِر)، وفي صيغةِ اسم المفعول الدالّةِ على مطلق المفعوليّةِ، نحو: (مَنْصُوْر).
- صيغٌ وصفيّةٌ خاصّةٌ مقيّدةٌ بمعنى المبالغةِ، فتدلُّ على معنى الفاعليّةِ، مع التنصيصِ على معنى المبالغةِ، نحو (الْجَرَّاح) مبالغة (الْجَاْرِح)، أو تدلُّ على معنى المفعوليّةِ، مع التنصيصِ على معنى المبالغةِ، نحو (الْجَرِيْح) مبالغة (الْمَجْرُوْح).

أمّا الصيغُ الوصفيّةُ المتباينةُ، فهي:

١- صيغة اسم الفاعل، وصيغة اسم المفعول متباينتان، كالتباين بين (الْجَاْرِح والْمَجْرُوْح).

٢- صيغة مبالغة اسم الفاعل، وصيغة اسم المفعول متباينتان، كالتباين بين (الْجَرَّاْح والْمَجْرُوْح).

٣- صيغة اسم الفاعل، وصيغة مبالغة اسم المفعول متباينتان، كالتباين بين (الْجَاْرِح والْجَرِيْح).

٤- صيغة مبالغة اسم الفاعل، وصيغة مبالغة اسم المفعول متباينتان، كالتباين بين (الْجَرَّاْح والْجَرِيْح).

٥- صيغة اسم الفاعل، وصيغة اسم التفضيل غير المطابق متباينتان، كالتباين بين (الْجَاْرِح)، واسم التفضيل (أَجْرَح) في قولنا: (لِسَاْنُكَ أَجْرَحُ مِنْ سِنَاْنِكَ).

أمّا إذا كان اسمُ التفضيل مطابقًا، فإنّ صيغتَهُ توافقُ صيغةَ اسم الفاعل في الدلالةِ على معنى الفاعليّةِ، مع اختصاصِها بالدلالةِ على معنى المبالغةِ، نحو: (زَيْدٌ الأَجْرَحُ)، أي: (الأَبْلَغُ فِي الْجَرْحِ)(٨٣).

٦- صيغة مبالغة اسم الفاعل، وصيغة اسم التفضيل غير المطابق متباينتان، كالتباين بين (الْجَرَّاْح)، واسم التفضيل (أَجْرَح) في قولنا: (لِسَاْنُكَ أَجْرَحُ مِنْ سِنَاْنِكَ).

٧- صيغة اسم المفعول وصيغة اسم التفضيل متباينتان، كالتباين بين (الْمَجْرُوْح)، و(الأَجْرَح).

٨- صيغة مبالغة اسم المفعول وصيغة اسم التفضيل متباينتان، كالتباين بين (الْجَرِيْح)، و(الأَجْرَح).

ومن هنا ندركُ أنَّ كلَّ صيغةٍ وصفيّةٍ تختصُّ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، بحيثُ لا تُشارِكُها في الدلالةِ عليهِ مُشارَكَةً تامّةً أيُّ صيغةٍ صرفيّةٍ أخرى، فالترادفُ الصرفيُّ التامُّ بين الصيغِ الوصفيّةِ معدومٌ قطعًا.

حادي عشر- بينَ الصيغةِ الجمعيّةِ والصيغةِ الوصفيّةِ(٨٤):

قد تكونُ صيغةُ الجمع وصفيّةً (جمعًا لوصف)، أو لا تكونُ كذلك، وقد تكونُ صيغةُ الوصفِ جمعيّةً، أو غيرَ ذلك (صيغة مفرد أو صيغة مثنّى). ومن هنا تجتمعُ الصيغتان الجمعيّةُ والوصفيّةُ في بعض الأفرادِ، هي الأوصافُ المجموعةُ، نحو: (الْكَاْتِبُوْنَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي الجموعُ غيرُ الوصفيّةِ، نحو: (الْكُتُب)، والأوصافُ غيرُ الجمعيّةِ، نحو: (الْكَاْتِب، الْكَاْتِبَاْنِ).

ثاني عشر- بينَ الصيغةِ الجمعيّةِ وصيغةِ اسمِ المكانِ(٨٥):

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمِ المكانِ، أو لغيرِهِ، وقد تكونُ صيغةُ اسمِ المكانِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتان الجمعيّةُ والمكانيّةُ في بعضِ الأفرادِ، وهي أسماءُ المكانِ المجموعةُ، نحو: (الْمَسَاْجِد)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي أسماءُ المكانِ غيرُ المجموعةِ، نحو: (الْمَسْجِد، الْمَسْجِدَانِ)، والجموعُ غيرُ المكانيّةِ، نحو: (السُّجَّد).

ثالث عشر- بينَ الصيغةِ الجمعيّةِ وصيغةِ اسمِ الآلةِ:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمِ الآلةِ، أو لغيرِهِ، وقد تكونُ صيغةُ اسمِ الآلةِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتان الجمعيّةُ والآليّةُ في بعضِ الأفرادِ، هي أسماءُ الآلةِ المجموعةُ، نحو:

(الْمَفَاْتِيْح)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي أسماءُ الآلةِ غيرُ المجموعةِ، نحو: (الْمِفْتَاْح، الْمِفْتَاْحَاْنِ)، والجموعُ غير الآليّةِ، نحو: (الْفَاْتِحُوْنَ).

رابع عشر- بينَ الصيغةِ الجمعيّةِ وصيغةِ الاسمِ المنسوبِ:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمٍ منسوبٍ، أو لغيرِهِ، وقد تكونُ صيغةُ الاسمِ المنسوبِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتان الجمعيّةُ والنَّسَبِيَّةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأسماءُ المنسوبةُ المجموعةُ، نحو: (الْكِتَاْبِيُّوْنَ)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي الأسماءُ المنسوبةُ غيرُ المجموعةِ، نحو: (الْكِتَاْبِيّ، الْكِتَاْبِيَّاْنِ)، والجموعُ غيرُ المنسوبةِ، نحو: (الْكَاْتِبُوْنَ).

خامس عشر- بينَ الصيغةِ الجمعيّةِ وصيغةِ الاسمِ المُصَغَّرِ:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمٍ مُكبَّرٍ، أو لاسمٍ مُصَغَّرٍ، وقد تكونُ صيغةُ الاسمِ المُصَغَّرِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتان الجمعيّةُ والمُصغَّرةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأسماءُ المُصَغَّرةُ المجموعةُ، نحو: (رُجَيْلُوْنَ، كُتَيِّبَاْت)، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي الأسماءُ المُصغَّرةُ غيرُ المجموعةِ، نحو: (رُجَيْل، كُتَيِّب، رُجَيْلَاْنِ، كُتَيِّبَاْنِ)، والجموعُ المُكبَّرة، نحو: (رِجَاْل، كُتُب).

أَثَرُ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) فِي التَّفْرِيْقِ:

بالتأمّلِ في صورِ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) يتبينُ أنّها قد ترجعُ إلى نسبةِ (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ)، كما في اجتماعِ صيغتي الفعلين المزيدِ والمبنيِّ للفاعل في الأفعالِ المزيدةِ المبنيّةِ للفاعلِ، نحو: (اكْتَسَبَ)، وافتراقِهما في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: (اكْتُسِبَ)، والأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحو: (كَسَبَ). والنسبةُ بين المجرّدِ (كَسَبَ) والمزيدِ (اكْتَسَبَ) هي نسبة (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ).

وقد ترجعُ إلى نسبةِ (التَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ)، كما في اجتماعِ الصيغتينِ الجمعيّةِ والآليّةِ في أسماءِ الآلةِ المجموعةِ، نحو: (الْمَفَاْتِيْح)، وافتراقِهما في أفرادٍ أخرى، هي أسماءُ الآلةِ غيرُ المجموعةِ، نحو: (الْمِفْتَاْح، الْمِفْتَاْحَاْنِ)، والجموعُ غيرُ الآليّةِ، نحو: (الْفَاْتِحُوْنَ). وواضحٌ أنَّ النسبةَ بين اسمِ الفاعلِ (الْفَاْتِحُوْنَ)، واسمِ الآلةِ (الْمَفَاْتِيْح) هي نسبةُ (التَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ).

ومن أجلِ ذلك لا يُعتمَدُ على نسبةِ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ) في التفريقِ بينَ الأمثلةِ الصرفيّةِ، وإنّما في التفريقِ بين الأصنافِ الصرفيّةِ فقط؛ لأنّ الصنفينِ اللّذينِ تقومُ بينهما هذه النسبةُ يتداخلانِ، فبعضُ أفرادِ الصنفِ الأوّلِ تَدخلُ في الصنفِ الثاني، وبعضُ أفرادِ الصنفِ الثاني تَدخلُ في الصنفِ الأوّلِ، كما في الصنفينِ الصرفيّينِ: صنفِ الفعلِ المزيدِ، وصنفِ الفعلِ المضارعِ. فبعضُ الأفعالِ المزيدةِ لا كلُّها تَدخلُ في صنفِ الفعلِ المضارعِ، وبعضُ الأفعالِ المضارعةِ لا كلُّها تَدخلُ في صنفِ الفعلِ المزيدِ.

ومن هنا ندركُ واضحًا أنَّ (التَّدَاخُلَ الصَّرْفِيَّ) ليس تصنيفًا صرفيًّا شكليًّا قائمًا على أساسِ تصنيفِ المصطلحاتِ، بل هو أساسًا تصنيفٌ دلاليٌّ، قائمٌ على تصنيفِ الأصنافِ الصرفيّةِ على وفق

الدلالاتِ الصرفيّةِ التي تدلُّ عليها، بالاستنادِ إلى حقيقةٍ قطعيّةٍ لا ريب فيها، هي أنّ الصيغةَ الصرفيّةَ الواحدةَ غنيّةٌ بالمعاني الصرفيّةِ المختلفةِ.

فلكلِّ صيغةٍ معنًى صرفيٌّ مركَّبٌ من عدّة معانٍ صرفيّة، يَرجعُ كلّ معنًى منها إلى صورةٍ من صورِ التصنيفِ الصرفيِّ لتلك الصيغةِ.

فصيغةُ كلمة (أَنْزَلَ) مثلًا تتألّف من عدّة صيغ جزئيّة، هي:

* صيغةُ الفعلِ، وهي بذلك تُخالفُ صيغة الاسم (مُنْزِل).

* صيغةُ الزيادةِ الصرفيّةِ بالهمزة، وهي بذلك تخالفُ صيغةَ الفعلِ المجرّدِ (نَزَلَ)، وسائرَ الصيغِ الفعليّةِ المزيدةِ.

* صيغةُ الماضي، وهي بذلك تخالفُ صيغةَ المضارع (يُنْزِلُ)، وصيغةَ الأمر (أَنْزِلْ).

* صيغةُ المبنيِّ للفاعلِ، وهي بذلك تخالفُ صيغةَ المبنيِّ للمفعولِ (أُنْزِلَ).

ولكلِّ صيغةٍ من هذه الصيغِ الجزئيّةِ معنًى صرفيٌّ تختصُّ بالدلالةِ عليه، فيكونُ المعنى الصرفيُّ للصيغةِ الكلّيّةِ مُركَّبًا من هذه المعاني الصرفيّةِ الجزئيّة كلِّها.

وهكذا نفهمُ حقيقةَ (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ)، فهو يستندُ أساسًا إلى هذا (التَّرْكِيْبِ الصَّرْفِيِّ الدِّلَالِيِّ)، فيكشفُ عن مواضعِ الاجتماعِ، ومواضعِ الافتراقِ.

وقد أشارَ ابنُ جنّي إلى شيءٍ من هذا (التَّرْكِيْبِ الصَّرْفِيِّ الدِّلَالِيِّ) بقوله: ((وَكَذَلِكَ (قَطَّعَ) وَ(كَسَّرَ)، فَنَفسُ اللَّفْظِ هَا هُنَا يُفِيْدُ مَعْنَى الْحَدَثِ، وَصُوْرَتُهُ تُفِيْدُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْمَاْضِي، وَالآخَرَ تَكْثِيْر الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ (ضَاْرَبَ) يُفِيْدُ بِلَفْظِهِ الْحَدَثَ، وَبِبِنَائِهِ: الْمَاْضِيَ، وَكَوْنَ الْفِعْلِ مِن اثْنَيْنِ، وَبِمَعْنَاهُ عَلَى أَنَّ لَهُ فَاعِلًا. فَتِلْكَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ. فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِلَى مَا يَلِيْهِ؛ فَإِنَّهُ كَثِيْرٌ، لَكِنْ هَذِهِ طَرِيْقُهُ))(٨٦).

فأشار إلى أنّ صورةَ الفعلينِ المزيدينِ (قَطَّعَ)، و(كَسَّرَ) تُفيدُ معنيين: معنى صيغةِ الماضي، ومعنى صيغةِ الزيادةِ (التكثير). وأنّ بناءَ الفعلِ المزيدِ (ضَاْرَبَ) يُفيدُ: معنى صيغةِ الماضي، ومعنى صيغةِ الزيادةِ (المُشارَكة).

أمّا معنى الحدثِ، فهو معنًى اشتقاقيٌّ، لا صرفيٌّ، يُستمَدُّ من مادّة الكلمة، لا من صيغتِها؛ لذلك قال: (فَنَفسُ اللَّفْظِ هَا هُنَا يُفِيْدُ مَعْنَى الْحَدَثِ)، ويقصدُ بذلك مادّةَ الكلمةِ.

ومن هنا نَجدُ المصنّفينَ يعتمدونَ على هذا (التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ) في إيرادِ الأمثلةِ الصرفيّةِ، فإذا أرادَ أحدُهُم أن يُمثِّلَ لفعلٍ مزيدٍ مثلًا، فلا يُبالي إذا كان الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، ولا يُبالي إذا كان مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول. ومن أمثلةِ ذلك:

١– قولُ سيبويهِ: ((وَمِثْلُ أَفْرَحْتُ وَفَرَّحْتُ: أَنْزَلْتُ وَنَزَّلْتُ، قَاْلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ(٨٧) عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾(٨٨)....))(٨٩).

فتكلَّم سيبويهِ على الفعل (نَزَّل) بصيغةِ الماضي المبنيِّ للفاعلِ، ومثَّل لهُ بالفعلِ (نُزِّلَ) بصيغةِ الماضي المبنيِّ للمفعولِ، وبالفعلِ (يُنَزِّلَ) بصيغةِ المضارعِ المبنيِّ للفاعلِ.

٢- قولُ الزمخشريِّ: ((وَاسْتَفْعَلَ لِطَلَبِ الْفِعْلِ، تَقُوْلُ: اسْتَخَفَّهُ، وَاسْتَعْمَلَهُ، وَاسْتَعْجَلَهُ، إِذَاْ طَلَبَ عَمَلَهُ، وَخِفَّتَهُ، وَعَجَلَتَهُ. مَرَّ مُسْتَعْجِلًا، أَيْ: مَرَّ طَاْلِبًا ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، مُكَلِّفَهَاْ إِيَّاْهُ. وَمِنْهُ (اسْتَخْرَجْتُهُ)، أَيْ: لَمْ أَزَلْ أَتَلَطَّفُ بِهِ، وَأَطْلُبُ، حَتَّى خَرَجَ. وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْوُ: اسْتَتْيَسَتِ الشَّاْةُ، وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ، وَإِنَّ الْبُغَاْثَ بِأَرْضِنَاْ يَسْتَنْسِرُ))(٩٠).

فتكلَّم الزمخشريُّ على معاني (اسْتَفْعَلَ) بصيغةِ الماضي المبنيِّ للفاعلِ، ومَثَّلَ لها بأفعالٍ ماضيةٍ مبنيّةٍ للفاعلِ، منها: (اسْتَخَفَّ، وَاسْتَعْمَلَ، واسْتَعْجَلَ، واسْتَنْوَقَ، واسْتَحْجَرَ)، ثمَّ أَوردَ فعلًا مضارعًا مبنيًّا للفاعلِ، هو (يَسْتَنْسِرُ)(٩١).

٣- قولُ الرضيِّ الأستراباذيِّ: ((وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ، أَيْ: أَكْثَرْتُ الْجَوَلَاْنَ وَالطَّوَاْفَ، قِيْلَ: وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْكِتَاْبُ الْعَزِيْزُ تَنْزِيْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ جُمْلَةً وَاْحِدَةً، بَلْ سُوْرَةً سُوْرَةً وَآيَةً آيَةً، وَلَيْسَ نَصًّا فِيْهِ، أَلَاْ تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَاْلَى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾(٩٢)، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾(٩٣)....))(٩٤).

فتكلَّم الرضيُّ على الفعلِ المزيدِ (نَزَّلَ) بصيغةِ الماضي المبنيِّ للفاعلِ، ومَثَّلَ لهُ بالفعل (نُزِّلَ) بصيغةِ الماضي المبنيِّ للمفعولِ، وبالفعلِ (نُنَزِّلْ) بصيغةِ المضارعِ المبنيِّ للفاعلِ.

الْخَاتِمَةُ:

خلاصةُ الحقائقِ المتعلِّقةِ بـ(التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ):

١- أنّ نسبةَ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) تكونُ بين المعنيين الصرفيّين اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفراد، ويفترقُ كلٌّ منهما عن الآخرِ في أفرادٍ تخصُّه، كالنسبةِ بين معنى (المصدريّة)، ومعنى (الجمعيّة).

٢- أنّ الصنفينِ الصرفيّينِ اللَّذينِ تقومُ بينهما نسبةُ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) يتداخلانِ، بحيثُ تَدخلُ بعضُ أفرادِ الصنفِ الأوّلِ في الصنفِ الثاني، وتَدخلُ بعضُ أفرادِ الصنفِ الثاني في الصنفِ الأوّلِ.

٣- أنّ نسبةَ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) تمتازُ من نسبةِ (التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ)، ونسبةِ (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ) بأنّها تكونُ بين الأصنافِ الصرفيّةِ فقط، ولا يمكنُ أن تقعَ بين الأمثلةِ الصرفيّةِ.

٤- أنّ صورَ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) ترجعُ إلى نسبةِ (التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ)، أو ترجعُ إلى نسبةِ (العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ)؛ لذلك لا يُعتمَدُ على نسبةِ (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) في التفريقِ بين الأمثلةِ الصرفيّةِ، وإنّما في التفريقِ بين الأصنافِ الصرفيّةِ فقط.

٥- أنّ (التَّدَاْخُلَ الصَّرْفِيَّ) تصنيفٌ دلاليّ، قائمٌ على تصنيفِ الأصنافِ الصرفيّةِ على وفقِ الدلالاتِ الصرفيّةِ التي تدلّ عليها، بالاستنادِ إلى (التَّرْكِيْبِ الصَّرْفِيِّ الدِّلَاْلِيِّ)، والكشفِ عن مواضعِ الاجتماعِ، ومواضعِ الافتراقِ.

٦- أنّ (التَّدَاْخُلَ الصَّرْفِيَّ) يقوم على حقيقة (الاخْتِصَاْصِ الصَّرْفِيِّ)، بحيث تختصُّ كلُّ صيغةٍ صرفيّةٍ مُستعمَلة بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، لا يُشارِكُها في الدلالةِ عليه مُشارَكةً تامّةً أيُّ صيغةٍ صرفيّةٍ أخرى. وعلى أساسِ هذا الاختصاصِ يقعُ التصنيفُ الدلاليُّ، بحيثُ تتداخلُ الأصنافُ الصرفيّةُ في صورٍ كثيرة. ولولا (الاخْتِصَاْصُ الصَّرْفِيُّ) لكان (التَّصْنِيْفُ الصَّرْفِيُّ التَّدَاخُلِيُّ) شكليًّا لا دلاليًّا.

٧- أنّ القولَ بـ(الإِغْنَاْءِ الصَّرْفِيِّ) في المواضعِ التي صحَّ فيها الإغناءُ لا يؤثِّرُ في (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ)؛ لأنّ الإغناءَ فيها مصحوبٌ بـ(الاخْتِصَاْصِ الصَّرْفِيِّ)، كما في إغناءِ صيغةِ (افْتَعَلَ) عن صيغةِ (انْفَعَلَ) في الدلالةِ على معنى (المطاوعةِ) في بعضِ المواضعِ.

٨- أنّ المصنّفينَ قد اعتمدوا على (التَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ) في إيرادِ الأمثلةِ الصرفيّةِ، فإذا أراد أحدُهم أن يُمثِّلَ لفعلٍ مزيد مثلًا، فلا يُبالي إذا كان الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا أو فعل أمرٍ، ولا يُبالي إذا كان مبنيًّا للفاعلِ أو مبنيًّا للمفعولِ.

الهوامش

١- آل عمران: ١٤٤.

٢- البقرة: ١٦٨.

٣- الحشر: ٢٢-٢٤.

٤- الجديد في الحكمة، ابن كمونة: ١٥٥، وينظر: معيار العلم في فنّ المنطق، الغزاليّ: ٦٢-٦٣، والمنطق، محمّد رضا المظفّر: ٧٨-٧٩.

٥- ينظر: العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ: ٦.

٦- الخصائص، ابن جني: ٣٧٨/١. وينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج: ٢٨١/٣، والشافية في علم التصريف، ابن الحاجب: ٢٣، ٢٥، وشرح الشافية (الرضيّ): ١٣٦/١، وأوضح المسالك، ابن هشام الأنصاريّ: ٣٦١/٤.

٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطيّ: ١٩/٢.

٨- ينظر: المنطق: ٨٢.

٩- المقتضب، المبرّد: ١١٣/٢.

١٠- ينظر: الكتاب، سيبويه: ٧٠/٤، ودقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: ١٦٨، والتكملة، أبو عليّ الفارسيّ: ٥٢٠، والمنصف، ابن جني: ٧٧/١، والمفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجانيّ: ٥١، ونزهة الطرف في علم الصرف، الميدانيّ: ٢٨٨/١، والمفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ: ٣٧٤، وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش: ٨٣، وشرح المفصّل، ابن يعيش: ١٦١/٧، والشّافية: ٢١، والإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب: ١٣٣/٢، والممتع في التصريف، ابن عصفور: ١٩٥/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٣١٤/٣.

١١- ينظر: الكتاب: ٥٥/٤، والتكملة: ٥١٧، وشرح الملوكي: ٧٢.

١٢- ينظر: معاني النحو، د.فاضل السامرّائيّ: ٢٦٧/٣-٢٧٨.

١٣- الزمر: ٧١.

١٤- معاني النحو: ٢٧٢/٣.

١٥- ينظر: معاني النحو: ٢٨٠/٣-٢٨٨.

١٦- البقرة: ٤٩.

١٧- الروم: ١٧-١٨.

١٨- معاني النحو: ٢٨٨/٣.

١٩- شرح الشافية (الرضيّ): ٩٠/١.

٢٠- الكتاب: ٤ /٦٢-٦٣.

٢١- ينظر: معاني النحو: ٢٦/٤-٢٧.

٢٢- البقرة: ٦٥.

٢٣- طه: ٧٢.

٢٤- ينظر: شرح التسهيل: ٤٤٠/٣-٤٤٢.

٢٥- شرح التسهيل: ٣/٤٤٢.
٢٦- شرح التسهيل: ٣/٤٤٢.
٢٧- الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١١٧.
٢٨- أوزان الفعل ومعانيها، د.هاشم طه شلاش: ٤٢.
٢٩- ينظر: العموم الصرفيّ: ١٨-٢٩.
٣٠- البقرة: ٢٨٦.
٣١- الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١٣٢-١٣٣.
٣٢- شرح التسهيل: ٣/٣١١.
٣٣- شرح الشافية (الرضيّ): ١/١١٠. وينظر: المناهل الصافية، لطف الله بن محمد الغياث: ١/٧٥-٧٦.
٣٤- ينظر: العموم الصرفيّ: ٣٠.
٣٥- الإسراء: ١٠٥.
٣٦- ينظر: الكتاب: ٤/٧٠، ودقائق التصريف: ١٦٨، والتكملة: ٥٢٠، والمنصف: ١/٧٧، والمفتاح في الصرف: ٥١، ونزهة الطرف: ١/٢٨٨، والمفصّل: ٣٧٤، وشرح الملوكي: ٨٣.
٣٧- ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١٣٠، وشرح التسهيل: ٣/٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩.
٣٨- لسان العرب، ابن منظور: ١٤/٧٠.
٣٩- لسان العرب: ١٤/٧٢.
٤٠- ديوان أوس بن حجر: ٧٨.
٤١- شرح ديوان كعب بن زهير: ٨٣.
٤٢- العين: ٨/٢٤٩.
٤٣- المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد: ١٠/١٩١.
٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيديّ: ٢/٨٠.
٤٥- لسان العرب: ٣/٢٨٨.
٤٦- لم أقف على نسبة لهذا البيت.
٤٧- النساء: ١٧٢.
٤٨- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٧/٤٩.
٤٩- ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١٣٠.
٥٠- ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٥٠.
٥١- المؤمنون: ٩٧-٩٨.
٥٢- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٢/٧٦.
٥٣- أي: قول ابن الحاجب.
٥٤- شرح الشّافية (الرضيّ): ١/٩٩.
٥٥- شرح الشّافية (نقرة كار): ٢/٢٨-٢٩. وينظر: المنهاج السويّ في التخريج اللغويّ، ظاهر خير الله: ١٥.
٥٦- ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٢٩٩.
٥٧- ينظر: لسان العرب: ١٠/٤٧٢.

٥٨- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحيّ: ١/٢٥.

٥٩- شرح الشافية (الرضيّ): ١/١٠٨-١٠٩.

٦٠- شرح التسهيل: ٣/٤٥٩.

٦١- شرح ديوان جرير: ٣٥٩.

٦٢- لسان العرب: ٨/١١٧.

٦٣- أما فعل الأمر فلا علاقة له – في الحقيقة – بالفعلين المبنيّ للفاعل والمبنيّ للمفعول.

٦٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/١١٩.

٦٥- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أمّ قاسم: ٢/٥٩٨.

٦٦- الذاريات: ١٠.

٦٧- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/١٤٦.

٦٨- ينظر: الكتاب: ٤/٨١.

٦٩- الإسراء: ٨٨.

٧٠- الحج: ٧٣.

٧١- الشعراء: ٣٦-٤٠.

٧٢- طه: ٧٣.

٧٣- اكتفيتُ ببيان علاقة الصيغة المصدريّة بالصيغة المؤنّثة، أمّا الصيغة المذكّرة، فتقاس عليها.

٧٤- ينظر: العموم الصرفيّ: ١٣٦-١٥٥.

٧٥- ينظر: توضيح المقاصد: ٢/٨٦٥.

٧٦- ينظر: أوضح المسالك: ٣/٢٤٠، وحاشية الصبان: ١/٤٦٥.

٧٧- الكتاب: ٤/٨٦.

٧٨- الأصول في النحو: ٣/١٤٠.

٧٩- الكتاب: ٤/٨٧. وينظر: المفصّل: ٢٨٠.

٨٠- المخصص، ابن سيده: ٤/٣١٨. وينظر: جامع الدروس العربية، الغلايينيّ: ١/١٧٢.

٨١- اكتفيتُ ببيان علاقة الصيغة الوصفيّة بالصيغة المؤنّثة، أمّا الصيغة المذكّرة، فتقاس عليها.

٨٢- ينظر: العموم الصرفيّ: ١٥٦-١٥٩.

٨٣- ينظر: العموم الصرفيّ: ١٥٨.

٨٤- اكتفيتُ ببيان علاقة الصيغة الجمعيّة بالصيغة الوصفيّة، وبصيغة اسم المكان، وبصيغة اسم الآلة، وبصيغة المنسوب، وبصيغة المصغَّر، أما صيغتا المفرد والمثنّى، فتقاسان عليها.

٨٥- أما اسم الزمان فيقاس عليه.

٨٦- الخصائص: ٣/١٠١.

٨٧- في كتاب سيبويه: (لَوْلَا أُنْزِلَ)، والصواب ما أثبتناه. والغريب أنّ المحقّق عبد السلام هارون أغفل التنبيه على هذا الخطأ، أو غفل عنه، فلم يصوِّبه في المتن، ولا أشار إليه في الهامش.

٨٨- الأنعام: ٣٧.

٨٩- الكتاب: ٤/٥٥-٥٦.

٩٠- المفصل: ٣٧٤.

٩١- قال أبو هلال العسكري: ((قَوْلُهُمْ: الْبُغَاْثُ بِأَرْضِنَاْ يَسْتَنْسِرُ، يُضْرَبُ مَثَلًا لِلْعَزِيْزِ يَعِزُّ بِهِ الذَّلِيْلُ، وَالْبُغَاْثُ: صِغَاْرُ الطَّيْرِ، الْوَاْحِدَةُ بُغَاْثَةٌ، يَسْتَنْسِرُ، أَيْ: يَصِيْرُ نَسْرًا، فَلَاْ يُقْدَرُ عَلَى صَيْدِهِ)). جمهرة الأمثال: ٢٣١/١.

٩٢- الفرقان: ٣٢.

٩٣- الشعراء: ٤.

٩٤- شرح الشافية (الرضيّ): ٩٣/١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأصول في النحو، ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمّد الأمين الشنقيطيّ (ت١٩٧٣م)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤- أوزان الفعل ومعانيها، د.هاشم طه شلاش، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٩٧١م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، بيروت، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

٦- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د.موسى بناي العليليّ، بغداد، مطبعة العانيّ، ١٩٨٢م.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق لجنة، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨- التكملة، أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان، جامعة الموصل، دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، بيروت، دار الفكر العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

١٠-جامع الدروس العربيّة، مصطفى الغلايينيّ (ت١٩٤٤م)، صيدا - بيروت، المكتبة العصريّة، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/١٩٩٣.

١١-الجديد في الحكمة، ابن كمُّونة (ت٦٧٦هـ)، تحقيق حميد مرعيد الكبيسيّ، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٤٠٣ه/١٩٨٢م.

١٢-جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكريّ (ت نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

١٣-حاشية الصبّان، محمّد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٤- الخصائص، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد علي النجّار، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

١٥-دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد ٣٣٨هـ)، تحقيق د.حاتم الضامن، دمشق، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٦-ديوان أوس بن حجر (ت نحو ٢ ق.هـ)، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٧-الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكّة المكرمة، المكتبة المكّيّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

١٨-شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل الهمذانيّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

١٩-شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٠-شرح ديوان جرير (ت١١٠هـ)، شرحه محمّد إسماعيل عبد الله الصاويّ، بيروت، دار الأندلس، ١٩٣٤م.

٢١-شرح ديوان كعب بن زهير (ت٢٦هـ)، صنعة السكّريّ (ت٢٧٥هـ)، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٢-شرح الشافية، الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وضبط وشرح محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥/١٩٧٥م.

٢٣-شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط)، سيّد عبد الله المعروف بنقرة كار (ت٧٧٦هـ)، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٢٤- شرح المفصل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

٢٥-شرح الملوكيّ في التصريف، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د.فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربيّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٦-طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحيّ (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٣م.

٢٧- العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ، بغداد، المركز التقنيّ، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٨- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق د.مهديّ المخزوميّ، ود.إبراهيم السامرائيّ، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٠م-١٩٨٢م.

٢٩-الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٠-لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١ه)، بيروت، دار صادر، د.ت.

٣١-المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

٣٢-المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٣-المخصَّص، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٤-معاني النحو، د.فاضل السامرائيّ، عَمَّان - الأردن، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٣٥-معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٦-معيار العلم في فنّ المنطق، أبو حامد الغزاليّ (ت٥٠٥ه)، بيروت، دار الأندلس، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

٣٧-المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ه)، تحقيق د.علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

٣٨-المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ (ت٥٣٨ه)، تحقيق د.علي بوملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٩-المقتضب، المبرِّد (ت٢٨٥ه)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦ه.

٤٠-الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩ه)، تحقيق د.فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.

٤١-المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد الغياث (ت١٠٣٥ه)، تحقيق د.عبد الرحمن محمد شاهين، مصر، دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤م.

٤٢-المنصف، ابن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ه/١٩٥٤م.

٤٣-المنطق، محمد رضا المظفّر (ت١٩٦٨م)، قم، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، د.ت.

٤٤-المنهاج السويّ في التخريج اللغويّ، ظاهر خير الله (ت١٩١٦م)، بيروت، مطبعة الاجتهاد، ١٩٢٨م.

٤٥-نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني (ت٥١٨ه)، شرح ودراسة د.يسرية محمد إبراهيم حسن، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.